

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ٧٥

الخميس، ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

تعتمد التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض."

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ستانيسلوس (غرينادا).

سنتب الآن في توصية لجنة وثائق التفويض الواردة في الفقرة ١٠ من التقرير. اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار هذا دون تصويت.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٣ من جدول الأعمال

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الرابعة والخمسين

اعتمد مشروع القرار.

التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض (A/54/475/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣ من جدول الأعمال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يقرأ مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٠ من تقريرها الثاني على النحو التالي:

البند ٥٤ من جدول الأعمال

"إن الجمعية العامة،

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/أبريل ١٩٨٦.

وقد نظرت في التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض وفي التوصية الواردة فيه،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تأجيل النظر في هذا البند وفي إدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٥٦ من جدول الأعمال.

البند ٥٧ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أفهم أنه لم يرد طلب للنظر في هذا البند في الدورة الحالية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة الخامسة والخمسين وفي إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٥٧ من جدول الأعمال.

البند ٥٨ من جدول الأعمال

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تأجيل النظر في هذا البند وفي إدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٥٨ من جدول الأعمال.

البند ٢٨ من جدول الأعمال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أفهم أنه، وبعد المشاورات اللازمة، قد يؤجل النظر في هذا البند إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تأجيل النظر في هذا البند وفي إدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٥٤ من جدول الأعمال.

البند ٥٥ من جدول الأعمال

العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلم والأمن الدوليين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أفهم أنه سيكون من المستصوب تأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تأجيل النظر في هذا البند وفي أن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٥٥ من جدول الأعمال.

البند ٥٦ من جدول الأعمال

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أفهم أن من المستصوب تأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

تقرير الأمين العام (A/54/168)

مشروع القرار (A/54/L.55)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة
لممثل أذربيجان لعرض مشروع القرار A/54/L.55.

السيد كوليف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): اسمحوا
لي في البداية أن أعرب عن امتناني للأمين العام لتقريره
الوارد في الوثيقة A/54/168، المعد استجابة للفقرة ١٣ من
قرار الجمعية العامة ١٥/٥٣ المؤرخ ٢٩ تشرين
الأول/أكتوبر ١٩٩٨. فهذا التقرير يُعطي فكرة مجملية
عن حالة التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي
ومختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الفترة
١٩٩٨-١٩٩٩.

وتولي جمهورية أذربيجان أهمية كبيرة لتنمية
التعاون الإقليمي في إطار منظمة التعاون الاقتصادي.
ومنذ توسيع عضوية هذه المنظمة في عام ١٩٩٢، بعد
انضمام سبع دول أعضاء جديدة، أصبحت المنظمة أصعب
عودا وأكثر دينامية، وعززت صورتها ومكانتها على
الساحة الدولية.

ولأن المنظمة، بأهدافها ومهامها، منظمة
اقتصادية بحث فهي توجه جهودها نحو تنمية التعاون
بين بلدانها الأعضاء في المجالات الاقتصادية ذات
الأولوية. كالنقل والتجارة والطاقة والاتصالات. ويتم قدر
كبير من العمل في المنظمة في إعداد وإبرام اتفاقات
دولية أخرى في هذا الميدان، الغرض منها المواءمة بين
التشريعات الوطنية لكل من دولها الأعضاء.

وتدل الخبرة العالمية على أن التنمية الفعلية
للتعاون بين البلدان في ميدان النقل لها تأثير إيجابي
على عمليات التكامل الشاملة في المنطقة. وفي هذا
الصدد فإن منظمة المنظمة، بإمكانياتها الداخلية ومواردها
الطبيعية والعمالية الغنية وموقعها الجغرافي الذي يربط
بين أوروبا وآسيا، تمتلك إمكانات حقيقية، وتقدم
الحوافز للتطوير الدينامي لقطاع النقل، بقصد تحسينه
ليصل إلى مستوى يتفق والمتطلبات الدولية. وفي هذا
الصدد، أود أن أشير إلى توقيع الدول الأعضاء في
المنظمة، في أيار/مايو ١٩٩٨، على اتفاق إقليمي للنقل

العابر. وسوف يعطي بدء سريان هذا الاتفاق زخما آخر
لتطوير التجارة بين الأقاليم، ويفتح آفاق فرص إضافية
لإيجاد بيئة في منطقة المنظمة مؤاتية لتنمية التعاون
في مجالات الصناعة والسياحة والميادين الاقتصادية
الأخرى.

وأود أن أشير أيضا إلى أن بعض الدول الأعضاء
في المنظمة والتي تقع منذ قرون في ملتقى الطرق
التجارية، أصبحت الآن أطرافا في مشروع رئيسي آخر
لإحياء طريق الحرير العظيم. ووقع الاتفاق المتعدد
الأطراف ذو الصلة خلال المؤتمر الدولي الرفيع المستوى
المعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في باكو. وتنفيذ هذا
الاتفاق سيرسي أساسا متينا لتنمية الموارد الطبيعية
للبلدان الواقعة بحذاء ممر النقل بين أوروبا ومنطقة
القوقاز وآسيا؛ كما سيؤدي إلى زيادة فعالية استغلال
إمكاناتها الاقتصادية وتوسيعها في التجارة والتعاون
الاقتصادي، وييسر المزيد من اندماجها في الاقتصاد
العالمي.

إن وفرة موارد الطاقة، بما في ذلك مركبات
الهيدروكربون، في منطقة المنظمة تفتقر تنمية التعاون
النشط في ميادين التنقيب والإنتاج والنقل. وهذا التعاون
قائم بالفعل في إطار فريقي الخبراء العاملين في
المنظمة، اللذين يركزان عملهما على دراسات الجدوى في
مجالات الطاقة الكهربائية ومد أنابيب النفط والغاز في
المنطقة. ويستكمل التعاون داخل المنظمة بالتعاون الثنائي
الفعال بين الدول الأعضاء المعنية.

ومما يؤسفني أن منطقة المنظمة ضعيفة أمام
الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها وأمام غسل
الأموال. وهذا يسيء إلى صورة المنطقة بأسرها. وتعاون
الدول الأعضاء في مكافحة هذا الشر مدرج في جدول
الأعمال اليوم. وأود، في هذا الصدد، أن أشدد على أهمية
مشروع لإنشاء وحدة تنسيق لمكافحة المخدرات في أمانة
المنظمة، ينفذ الآن بمساعدة ودعم برنامج الأمم المتحدة
للمراقبة الدولية للمخدرات. وتم التوقيع على الاتفاق ذي
الصلة بين المنظمة والبرنامج في تشرين الأول/أكتوبر
١٩٩٨. وسوف يحفز إنشاء هذه الوحدة التنسيق والتعاون
فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة في مجال منع
الاتجار غير المشروع بالمخدرات في المنطقة، وييسر
تجميع المعلومات اللازمة وتوفيرها للسلطات المختصة
في البلدان المعنية الأعضاء في المنظمة، وبذا يتعزز
الوعي المتبادل بينها.

هام. كذلك يجري الآن إنشاء المعهد التعليمي والمؤسسة العلمية التابعين للمنظمة.

واليوم، وبتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يجري إعداد مشروع بعنوان "بناء قدرات أمانة منظمة التعاون الاقتصادي"، ومن المتوقع أن يوفر لأمانة المنظمة الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية، بما في ذلك تدريب الموظفين والوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والمعدات التقنية. وسوف يوسع النجاح في تنفيذ هذا المشروع نطاق إمكانات أمانة المنظمة ويعززها بقدر كبير، ويسهم في الجهود الجارية المتعلقة بالتنمية المستدامة للموارد البشرية في البلدان الأعضاء.

وتطور منظمة التعاون الاقتصادي بصورة دينامية علاقاتها مع المنظمات الدولية الأخرى. ومن ثم، فالعلاقات بين المنظمة ومنظمة التجارة العالمية ازدادت تطوراً منذ حصول منظمة التعاون الاقتصادي على مركز المراقب في منظمة التجارة العالمية في آذار/ مارس ١٩٩٩. وعلاوة على هذا، فقد حضر وفد منظمة التعاون الاقتصادي، بصفة مراقب، الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في سياتل في الأسبوع المنصرم.

ويتزايد تعزيز العلاقات بين منظمة التعاون الاقتصادي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وأصبحت اجتماعات وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنطقتين خلال الدورات السنوية للجمعية العامة تقليداً معتاداً. وآخر اجتماع من هذا القبيل عقد في ٢٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام في نيويورك. وتم تبادل شامل للآراء بشأن تنمية العلاقات بين الأقاليم وفي داخلها، وتثبيت استقرار الأسواق المحلية وتعزيزها، وتبادل المعلومات والقضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك. وكان الغرض من ذلك كشف الإمكانيات الهائلة للمنطقتين واستغلالها الكامل لصالح شعوبهما.

وقبل أسابيع قليلة وقعت منظمة التعاون الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مذكرة بشأن التعاون.

وشاركت وفود منظمة التعاون الاقتصادي في مختلف الاجتماعات التي عقدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وعقدت اجتماعات في مقر منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق

كذلك تنشط منظمة التعاون الاقتصادي في تنمية التعاون فيما بين دولها الأعضاء في مجالات أخرى، ولا سيما في المجالين الإنساني والثقافي. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء المعهد الثقافي التابع للمنظمة إنجاز

عبر الحدود، ونشوء سوق عالمية، وازدهار تكنولوجيات جديدة ومبتكرة، وبخاصة تكنولوجيات المعلومات، يبدو أنها تمثل حقيقة لا يمكن نكرانها من حقائق حياتنا المشتركة. وهي عملية تترك أثرها في مختلف مجالات الحياة الوطنية لجميع المجتمعات. وهذه العملية تتجاوز الحدود الوطنية في الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة، وتفتت عمليات الإنتاج وسوق العمل والكيانات السياسية والمجتمعات.

فالقوى الجبارة عبر الوطنية تعيد تشكيل الملامح الأساسية للسوق العالمية، وتعمق الترابط المتبادل بين المجتمعات. وفي بيئة عالمية كهذه، حيث يُنظر إلى العالم الواقعي كعالم تنهار فيه الحدود بصورة متزايدة، ينبغي للبلدان أن تعمل على إنشاء الأطر المؤسسية الضرورية، لكي تستفيد من الفرص التي تتيحها هذه العملية، في حين تتفادى المخاطر الهائلة المرتبطة بها، بما في ذلك التهميش. ولا يمكن لأي بلد أن يواجه التحديات الناجمة عن هذه العملية، دون التحضيرات اللازمة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وإنشاء التجمعات الاقتصادية الإقليمية يمثل نهجا يمكن البلدان الناجمة من الاندماج بسهولة في الاقتصاد العالمي. ولكي تكون استجابة السياسات العامة للعولمة فعالة على المستوى الدولي، فينبغي أن تكون شاملة ومتسقة. وإنشاء وتعزيز ترتيبات إقليمية في مجالي التجارة والمال من خلال مختلف الوسائل، بما فيها خفض التعريفات الجمركية والحوافز التجارية الأخرى، وإزالة العوائق التي تقف في وجه تدفق رأس المال في ترتيبات التجمعات الإقليمية، سيساعد البلدان النامية على تعزيز قدراتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي والتصدي لتحديات الحاضر والمستقبل التي تنجم عن العولمة.

والموقع الجغرافي لمنظمة التعاون الاقتصادي، وما لديها من إمكانات اقتصادية، وبخاصة احتياجات النفط والغاز والموارد المعدنية الغنية في المنطقة، توفر جميع المقومات اللازمة لإنشاء قاعدة صناعية متينة وعلاقات اقتصادية قوية مع البلدان الأخرى المجاورة والتجمعات الاقتصادية الإقليمية. ولديها أيضا إمكانات زراعية هائلة في الأراضي الشاسعة المؤاتية لتربية المواشي وإنتاج الحبوب. بيد أن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة هائلة أيضا.

الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، لمناقشة إمكانات إقامة تعاون متبادل ومثمر.

ووفر اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، المعقود في باكو في أيار/ مايو ١٩٩٨، حافزا إضافيا لزيادة تطوير المنظمة في جميع مجالات التعاون. وبيان باكو المشترك الذي اعتمد في الاجتماع يتضمن مبادئ توجيهية ملموسة وأولويات لاضطلاع البلدان الأعضاء بأنشطة مشتركة في المستقبل، وسيكون أساسا جيدا للمنظمة لدى دخولها في الألفية الجديدة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ثقتي بأن الدول الأعضاء في المنظمة من خلال الجهود المشتركة وكذلك من خلال التعاون الوثيق والمثمر مع مؤسسات الأمم المتحدة، ستتمكن من الارتقاء بالتعاون المتبادل إلى المستوى الذي يتطابق مع إمكاناتها ومع متطلبات تنميتها، ومع تطلعات شعوبها. وهذا من شأنه أن يسهل اندماج بلداننا بصورة سلسة في النظام الاقتصادي العالمي.

واسمحوا لي الآن، باسم الدول العشر الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، أن أقدم، مشروع القرار A/54/L.55 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي". ومشروع القرار هذا الذي يجسد التزام منظمة التعاون الاقتصادي بتنمية التعاون الإقليمي، ويوجز النتائج التي تحققت في ميدان التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظومة الأمم المتحدة ككل، يصف احتمالات تعزيز هذا التعاون. وباسم جميع مقدمي مشروع القرار، أناشد الجمعية العامة أن تعتمده بتوافق الآراء.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية)
(تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي، وأن أعرب أيضا عن خالص تقديري للسيد أوندر أوزار الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي ولزملائه على الجهود التي يبذلونها لتعزيز أمانة المنظمة وتوسيع نطاق التعاون البناء، وبخاصة في المجالات الجديدة، مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والمتعددة الأطراف، والأهم من ذلك، مع منظمة الأمم المتحدة.

وعملية العولمة التي تشتمل جوانبها المختلفة على زيادة حركة عوامل الإنتاج، والبضائع والخدمات

العالمي، وتركز أيضا على توسيع نطاق التعاون والتنسيق الإقليميين لمواجهة التحديات والمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية المشتركة على المستوى الإقليمي.

وما فتئت منظمة التعاون الاقتصادي توسع نطاق علاقاتها مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى بهدف الاستفادة من خبراتها وتوسيع التجارة والاستثمار داخل المنطقة. وإقامة وتعزيز اتصالات وثيقة مع المنظمات الإقليمية الأخرى؛ وتنفيذ أنشطة تبادل لكبار المسؤولين والخبراء في مختلف القطاعات؛ والمشاركة في الاجتماعات وحلقات العمل التقنية؛ وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل مشتركة مع المنظمات الأخرى حول مواضيع الساعة؛ وتبادل الخبرات والمعلومات بشأن تقرير السياسات بهدف إنهاء تحكم الأطر التنظيمية ومواءمتها من أجل التجارة والاستثمار؛ وتشجيع الاتصالات وتيسيرها بين القطاعات الخاصة والغرف التجارية؛ وعقد اجتماعات وزارية مشتركة مع منظمات إقليمية أخرى، تمثل جميعها خطوات هامة تتخذها منظمة التعاون الاقتصادي لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

إننا نرحب بتنامي البرامج المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه لا تزال هناك فرص كبيرة لتوسيع نطاق هذا التعاون، ونثق بأن بإمكاننا معا استكشاف واستغلال مجالات التعاون الجديدة.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإشارة إلى الخطر الذي تمثله زراعة المخدرات واستهلاكها والإتجار بها على نحو غير مشروع في المنطقة. ونعتقد أن توفير دعم قوي من المجتمع الدولي في جميع المجالات، فضلا عن تكثيف التعاون الإقليمي لمكافحة هذه المشكلة الخطيرة وتقييد عبور المخدرات، يكتسيان أهمية حيوية لا من أجل الرفاه الاجتماعي - الاقتصادي للمنطقة فحسب وإنما أيضا من أجل رفاه البلدان الأخرى، وبخاصة في أوروبا. ويمثل إنشاء وحدة لتنسيق مكافحة المخدرات في منظمة التعاون الاقتصادي خطوة إيجابية صوب تحقيق هذا الهدف.

وفي هذا السياق، يعد التعاون فيما بين منظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية

فجميع الأعضاء الجدد في منظمة التعاون الاقتصادي يَمرون بمرحلة انتقالية من التخطيط المركزي إلى الاقتصادات الموجهة نحو السوق. وبما أنها أيضا بلدان غير ساحلية، فإن تعزيز البنية الأساسية للنقل على المستوى الإقليمي ضروري بصورة ملحة لتوسيع التجارة، وزيادة فرص الاستثمار واندماجها في الاقتصاد العالمي. والتدفق الحر للنفط والغاز من المنطقة إلى السوق العالمية يمكن أن يضطلع بدور هام في التنمية العامة للدول المنتجة في المنطقة، ويمكن أن يبيث نشاطا جديدا في منظمة التعاون الاقتصادي كشريك ناجح في الاقتصاد العالمي. وقد يبدو من الصعب الدفع بأن نقل النفط والغاز من هذه المنطقة إلى السوق العالمية على أساس أي اعتبار آخر غير الجدوى الاقتصادية والأسباب البيئية من شأنه أن يخدم مصلحة المنطقة أو يؤكد الالتزام باقتصاد السوق الحر.

فحماية البيئة، وبخاصة في منطقة بحر قزوين، وبحر آرال وبعض المناطق الأخرى في آسيا الوسطى، هي من بين التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الساحلية والبلدان المعنية في المنظمة. كما أن منطقة منظمة التعاون الاقتصادي لا تزال من بين أكثر المناطق ضعفا أمام زراعة العقاقير المخدرة وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها بصورة غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، فإن المنطقة هي من بين المناطق الجغرافية الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية وبخاصة الزلازل التي وقعت من قبل إصابات هائلة في صفوف السكان، وألحقت خسائر مدمرة بالبنية الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية في بلدان المنطقة.

وتتمثل الأغراض والأهداف الرئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي، في إنشاء مؤسسات مشتركة من أجل ضمان سير حركة البضائع ورأس المال على نحو سلس بين دولها الأعضاء، وذلك من خلال جملة أمور منها إزالة الحواجز التجارية داخل منطقة المنظمة، وتوسيع التجارة فيما بين بلدان المنطقة وعلى المستوى الإقليمي، وضمان الاندماج التدريجي لاقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في الاقتصاد العالمي ومشاركتها في عملية العولمة.

وما فتئت أمانة منظمة التعاون الاقتصادي تركز عملها على إيجاد الوسائل الضرورية، على المستويين الإقليمي والدولي، وبخاصة من خلال المساعدة التقنية التي تقدمها هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لتسهيل مشاركة الدول الأعضاء في المنظمة في الاقتصاد

المالية الدولية وأمانة منظمة التعاون الاقتصادي، وهو إجراء نرحب به. إلا أن مؤسسات مالية دولية معنية، في العديد من الحالات، لم تقرر بعد ماهية العلاقات المناسبة مع فرادى الدول الأعضاء في المنظمة. ونرى أنه لا يجدر بالجمعية العامة أن تقحم نفسها في مسائل خلافية من هذا القبيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد في إطار شرح المواقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٨ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ٤٦ من جدول الأعمال (تابع)

أسباب النزاع فتي أفريقيا تحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام (A/54/133)

رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/54/513)

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): إنه لشرف للأرجنتين، ولي شخصياً، أن أشارك في هذه المناقشة.

وأود أن اشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن التنمية في أفريقيا.

وكما ذكر الأمين العام، فرغم الجهود التي تبذلها غالبية البلدان الأفريقية لتوطيد مؤسساتها الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان، وإصلاح اقتصاداتها، لم تكن الحالة في السنوات الأخيرة على خير ما يرام. فقد هبط النمو في اقتصادات معظم بلدان المنطقة حيث أن خدمة الديون الخارجية لا تزال تحرم بلدان القارة من موارد يمكن استخدامها في التنمية. ولا بد لنا من أن نضيف إلى ذلك استمرار العنف في أجزاء عديدة من أفريقيا، مع ما يصحبه من آثار إنسانية مروعة.

للمخدرات وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية أمر حتمي، وخصوصاً عن طريق دعم جهود بلدان العبور الرامية إلى وقف تدفق المخدرات غير المشروعة وتهريبها إلى البلدان المستهلكة. ومكافحة الاتجار بالمخدرات ستلقى النجاح إذا توافرت الموارد لتنفيذ البرامج التي تضعها منظمة التعاون الاقتصادي بالاشتراك مع هيئات الأمم المتحدة. وبالتالي، لا بد من أن تتقاسم جميع الأطراف المعنية العبء المالي الذي تنطوي عليه برامج وقف زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب، مقدماً، عن امتناننا لاعتماد مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي. ومن المأمول أن تقرر الجمعية العامة بالإجماع اعتماد مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار
A/54/L.55.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.55؟

أعتمد مشروع القرار A/54/L.55 (القرار ١٠٠/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يرغب في الكلام ليشرح موقفه بشأن القرار الذي اتخذ للتو.

هل لي أن أذكر الوفود بأن بيانات تعلييل التصويت أو شرح المواقف تقتصر على ١٠ دقائق وتُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غالغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الولايات المتحدة تفسر الفقرة ٨ من القرار المتخذ للتو على أنها تشجع الاتصالات بين المؤسسات

إلا بالقضاء على الأسباب الكامنة وراء الصراع، وهي أساسا الفقر والتهميش، ويجب على الأفارقة أنفسهم أن يحتلوا مكان الريادة في هذا الصدد بروح المبادرة والابتكار. ولحسن الحظ أن هذه الصفات اتضحت في الجهود التي بذلتها مؤخرا منظمات إقليمية ودون إقليمية في القارة.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي أيضا تقديم المساعدة في هذه العملية. ونعتقد أن الأدوات الرئيسية في هذا الصدد ستوفرها المبادئ التوجيهية التي وضعها الأمين العام في الوثائق المذكورة من قبل، التي ستطلب متابعة مستدامة ومتأنية.

السيد سوه (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لتقرير الأمين العام بشأن تنمية أفريقيا، ولتقريره المرحلي عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أفريقيا الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويلاحظ وفد بلدي التقدم الكبير الذي حققته الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، وأيضا منظومة الأمم المتحدة كلها، في تنفيذ توصيات الأمين العام. ونحن نشاطر الأمين العام تماما رأيه بأن تحديات أفريقيا تتطل نهجا شاملا ومتكاملا. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا ينبغي لها أن تواصل فحسب بذل جهود فردية، بل ينبغي لها أيضا أن تعبئ موارد جديدة وعزم جديد في مبادرة متكاملة.

خلال عدة سوات ماضية، تحقق قدر كبير من النجاح في القضاء على الفقر والمجاعة، وفي النهوض بالتعليم، والسيطرة على المرض والوفاء بالاحتياجات الطارئة والإنسانية في أجزاء عديدة من أفريقيا. إلا أن المجتمع الدولي يمكنه، ويجب عليه، أن يفعل المزيد. فمن ناحية سيتطلب التنفيذ الناجح لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا تنسيقا كفؤا ولايات واضحة للوكالات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يجب أن نعزز جهودنا للمواءمة بين مختلف المبادرات الدولية والشائبة بشأن التنمية الأفريقية، لتحقيق الحد الأقصى من الكفاية والفعالية.

وعلى الجبهة السياسية، حققت بلدان عديدة نجاحا ملحوظا في السنوات الأخيرة. ففي الدول الرئيسية في الجنوب الأفريقي، ونيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى، تولى الرئاسة زعماء منتخبون

وفي بياننا الذي أدلينا به أمس بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، قلنا إنه لتحقيق السلم الدائم في أفريقيا يجب تهيئة الحد الأدنى من الظروف اللازمة للتنمية، بغية التغلب على أسباب الصراعات والتعامل مع عواقبها الإنسانية. وقد أشرنا إلى أن هذه المهمة تقتضي دعم المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص، دعم مختلف وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

وبغية التنسيق بين هذه المهام، من المهم للغاية متابعة تنفيذ التوصيات التي حددها الأمين العام في تقريره الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٨ (A/52/871)، بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. وفي شهر أيلول/سبتمبر الماضي، نظر مجلس الأمن في العناصر المرتبطة بالسلم والأمن التي وردت في ذلك التقرير. وكما فحص الأمين العام في التقرير الحالي عن التنمية في أفريقيا، يبدو أن من الضروري لنا اليوم أن نخصص المبادرات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات تعزيز الحكم الرشيد، والتنمية الاجتماعية، والقضاء على التمييز ضد المرأة، وزيادة التجارة، وتعزيز استثمار رأس المال والتكامل الإقليمي.

ودون الخوض في التفاصيل، نود أن نقول إن البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي اعتمده الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، يحدد مجالات الأولوية لهذه المبادرات المتعددة. ومن بين هذه المبادرات نود أن نسلط الضوء على اعتماد منظمة الوحدة الأفريقية آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها، واعتماد برنامج عمل القاهرة في عام ١٩٩٥ لإنعاش التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

وقد عملت الأرجنتين مع أفريقيا، في حدود إمكانياتها، في بعض هذه المجالات - سواء كان ذلك في الأنشطة الإنسانية، مثل إزالة الألغام وإرسال العون الغذائي، أو بتنفيذ برامج تعاون تقني في مجالات متنوعة مثل التنمية الزراعية، وتدريب الموارد البشرية، وتعزيز الحكم الرشيد، ويجري تنفيذ كل ذلك عن طريق برنامج خاص يعرف باسم الصندوق الأرجنتيني للتعاون الأفقي.

اسمحوا لي بأن أختتم بياني بأن أوضح مرة أخرى أننا لن نتمكن من إرساء الأسس لسلم دائم في أفريقيا

وأفريقيا في مجال تشجيع الصادرات، وذلك في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستستضيف حكومة بلدي أيضا في سيول في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ منتدى رفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. ونعتقد أن مواصلة هذا النوع من التعاون فيما بين بلدان الجنوب تنطوي على إمكانات هائلة.

وعلاوة على ذلك، خصصت حكومة جمهورية كوريا في العام الماضي وحده ٢,٣ من ملايين الدولارات في شكل مشاريع، ومشتريات ومسوح إنمائية، ودعوة متدربين وإيفاد خبراء إلى ٢٣ بلدا أفريقيا. ولما كان رأينا هو أن تكنولوجيا المعلومات تنطوي على خير عميم بالنسبة للبلدان النامية، دعمنا أيضا إقامة مركز للتكنولوجيا تابع للأمم المتحدة لأفريقيا، كما دعمنا ربط اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشبكة الإنترنت، عن طريق صندوق التعاون بين كوريا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهذا الصندوق الذي أنشئ في ١٩٩٥، أسهم بالفعل بأكثر من مليون دولار لأفريقيا بحلول عام ١٩٩٨.

ثالثا، يود وفد بلدي أن يعيد تأكيد أهمية الاستقرار والسلام. وفي هذا الإطار، نود أن نشدد على أن هناك حاجة عاجلة إلى بذل جهود لمنع الصراعات في أفريقيا. وبالنظر إلى عدد الحالات المحتملة القابلة للاشتعال، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز القدرة على منع الصراعات عن طريق الإنذار المبكر والعمل الوقائي. وهياكل دعم بناء السلام بعد انتهاء الصراعات في غينيا بيساو وليبيريا وبلدان أخرى، كما وصفت بالتفصيل في تقرير الأمين العام المرحلي، يمكن بالتأكيد أن تكون نماذج لمنع الصراعات في هذه المناطق وفي غيرها من مناطق الصراع المحتمل.

ونعتقد أن صندوق الأمين العام الاستئماني للعمل الوقائي آلية مفيدة لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات في أفريقيا وفي غيرها. وحكومة بلدي تسهم سنويا في الصندوق الاستئماني منذ إنشائه في ١٩٩٧، ونحن ندعو الدول الأعضاء الأخرى التي لم توفر بعد مواردها المالية للأمين العام لهذا الغرض بأن تفعل ذلك.

ديمقراطيا. وأنا واثق بأن هذ التطورات ستولد دفعة قوية نحو تقدم الديمقراطية عبر القارة. وهؤلاء القادة الجدد يشاركون الآن أفارقة عديدين آخرين في الدعوة للديمقراطية والحكم الرشيد كأساسين للسلم والتنمية في القارة. ونحن نقدر على وجه الخصوص الرئيس بوتليقة رئيس الجزائر والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، والسيد سالم أحمد سالم الأمين العام لتلك المنظمة لقيادتها القديرة ولأدوارهما التي لا غنى عنها في تعزيز السلم والتنمية في أفريقيا.

كما أحرز تقدم هام في بعض أكثر حالات الصراع استعصاء على الحبل في القارة. ففي سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على حد سواء، عمل المجتمع الدولي، إلى جانب الأطراف نفسها، بشكل جاد على التوصل إلى اتفاقات سلام. ويجب علينا أن نواصل البناء على هذه المنجزات التي تحققت بمجهود شاق، إلى أن نكفل السلام والاستقرار الدائمين للمنطقة بأسرها.

اسمحوا لي الآن أن أتناول بإيجاز عدة نقاط يعلق عليها وفد بلدي أهمية كبرى.

أولا، نحن نشاطر الأمين العام اقتناعه بأن الديمقراطية والحكم السليم، جنبا لجنب مع التنمية المستدامة، مسألة أساسية للسلم والرخاء على المدى الطويل في أفريقيا. وتجربتنا مع عملية التنمية تدل على أن الحكم السليم القائم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والذي تعززه مبادئ السوق الحرة، يضمن على أحسن وجه السلم، والاستقرار والرخاء في خاتمة المطاف. ونحن نشني على الخطوات الكبيرة العديدة التي قطعت بالفعل في هذا الشأن في أفريقيا، كما وصف في تقرير الأمين العام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل، في تعاون وثيق مع البلدان الأفريقية، من أجل زيادة تعزيز قدراتها على إرساء الديمقراطية، والحكم السليم والتنمية المستدامة.

ثانيا، ينبغي ملاحظة أن المساعدة التقنية والتبادل التقني يمكن أن يقوما بدور بالغ الفائدة في زيادة إمكانات التنمية في القارة الأفريقية. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد ضرورة التوسع في التنفيذ العملي للنتائج التي توصل إليها اجتماع جنيف الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا في ١٩٩٧. ومن ناحيتنا، استضافت حكومة بلدي، في سيول، بالتعاون مع مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، منتدى التعاون بين آسيا

الديمقراطي الأخير في حكومة نيجيريا، والطريق الطويل والصعب من الحرب الأهلية إلى الانتخابات في موزمبيق.

ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية كبيرة. ويعرض البنك الدولي في التقرير الذي أصدره مؤخرا "التوقعات الاقتصادية العالمية" صورة قاتمة عن قصور في النمو الاقتصادي وفي تقليل الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء. ولهذه المنطقة الآن أكبر نصيب من الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم. ومعدلات النمو الحالية منخفضة بدرجة لا يمكن معها تخفيض عدد الفقراء، ويرجع ذلك في معظمه إلى نشوب الصراعات، ونقص الدعم الدولي، والظروف المناخية التي سادت مؤخرا.

ويتحتم أن تقاوم البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي هذا الاتجاه من خلال إقامة الشراكات التي تستهدف عكس الاتجاه السلبي في المساعدة الإنمائية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، واستخدام الموارد على نحو أكثر فعالية. وستسهم النرويج في تحقيق هذا الهدف بالمحافظة على مستوى مساعدتها عند نسبة ٠,٨٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٠. وتوجه النية إلى زيادة هذا المستوى تدريجيا إلى ١ في المائة أثناء الأعوام الأولى من الألفية الجديدة. وفي نفس الوقت، تهدف النرويج إلى زيادة مستوى المساعدة الثنائية التي تقدمها إلى أفريقيا إلى ٥٠ في المائة من إجمالي ميزانية المعونات. وتؤيد النرويج أيضا المبادرات الدولية الرامية إلى جعل المساعدة الإنمائية أكثر فعالية في تخفيض حدة الفقر وإلى المساعدة على تركيز الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية على هذا التحدي الخطير.

ويجب أيضا تخفيف عبء الدين الثقيل في كثير من البلدان الأفريقية. ونشجع جميع البلدان الدائنة على البحث عن طرق لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على فتح صفحة جديدة في بداية الألفية، ونحث البلدان المتأخرة في الإسهام بنصيبها في تمويل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أن تفعل ذلك. والنرويج على استعداد للإلغاء ١٠٠ في المائة من المطالبات التجارية المستحقة لتلك البلدان. وفيما يتعلق بتخفيف الدين، ستعطي النرويج الأولوية لـ ٢٢ بلدا، منها ١٨ بلدا في أفريقيا.

وأخيرا، يعتقد وفد بلادي أن الاستجابة السريعة أمر حاسم بالنسبة لاحتواء الصراعات المهلكة وعواقبها الإنسانية الوخيمة. ومن المؤكد أن البلدان الأفريقية نفسها عليها أن تتخذ خطوات إضافية لتعزيز قدرتها على حفظ السلام. ولكن المجتمع الدولي يمكن أن يساعد أيضا. وفي هذا السياق، نؤيد التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة للارتقاء بقدرة أفريقيا على حفظ السلام، بما في ذلك برامج تبادل الموظفين بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمساعدة التي تقودها الأمم المتحدة لتدريب القائمين على حفظ السلام من الأفارقة، والتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغير ذلك من الجهود. ونشاط الأمين العام شواغله بشأن أفضل طرق تقديم الدعم السوقي للقوات الأفريقية المشاركة في عمليات حفظ السلام، وبخاصة في المراحل المبكرة من الصراع. ونرى أنه من الضروري استكشاف إمكانية وضع ترتيبات احتياطية لهذا الدعم.

وتعطي حكومة بلادي أولوية قصوى للحفاظ على الروابط الودية، والتعاون، والتضامن، والشراكة مع البلدان الأفريقية. وقد شاركت جمهورية كوريا في أنشطة مختلفة، من بينها بعثات المساعدة الانتخابية في جنوب أفريقيا وموزمبيق، كما أرسلنا قوات لحفظ السلام إلى الصومال، وأنغولا، والصحراء الغربية. وقد دعمنا بصفة مستمرة مبادرات التنمية التعاونية في أفريقيا، وبخاصة في مجال بناء القدرات. ويغتنم وفدي هذه الفرصة لكي يحدد التزام حكومة بلادي بجهود الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والبلدان الأفريقية لدعم إرساء السلام وتحقيق الرخاء في القارة الأفريقية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترحب النرويج بهذه الفرصة لمناقشة القضايا المتكاملة لتعزيز إرساء السلم الدائم وتدعيم التنمية المستدامة في أفريقيا. ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره الذي يوفر أساسا طبييا لمناقشتنا.

إن وصف الحالة في أفريقيا يبدو قاتما، وكثيرا ما يعطسي صورة عابسة لقارة مثقلة بالصراعات وبالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الضخمة. ومع ذلك، فهذه الصورة ليست كاملة على الإطلاق، وتنحو إلى حجب التقدم المحرز في كثير من المناطق الأفريقية. وتتضمن التطورات الإيجابية، القضاء على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، واستعادة السلام في مالي، والتحول

سلاما مستداما، فمن المهم أن يساعد المجتمع الدولي على إعادة بناء هياكل إدارية صالحة ومجتمع مدني. ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج حاليا مبادرات مثل برنامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون.

إن وجود أعداد كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمثل عاملا رئيسيا مزعزا للاستقرار في بيئة ما بعد انتهاء الصراع. فهذه الأسلحة تقوض أمن السكان المتأثرين بالحرب وتهدد سلامة حفظة السلم والعاملين في المجال الإنساني. وقد اضطلعت النرويج بدور نشط في مشروع نموذجي في هذا المجال بدعمها الجهود الرامية إلى فرض حظر اختياري على الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا.

وتشكل الألغام المضادة للأفراد عقبة أخرى خطيرة وتعوق عملية التعمير بعد انتهاء الصراع. وقد حثنا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التوقيع والتصديق على اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. كما نؤكد على ضرورة توفير الموارد الكافية لأنشطة إزالة الألغام. وقد أعلنت النرويج فعلا عزمها على المساهمة بمبلغ ١٢٠ مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات لتحقيق هذا الهدف.

في الختام، أود أن أؤكد أن أفريقيا ليست قارة فقيرة، وإن العكس هو الصحيح. فأفريقيا كانت على مر العصور غنية بمواردها البشرية والطبيعية. وجهود البلدان الأفريقية لمواجهة التحدي المزدود المتمثل في بناء السلم وتحقيق التنمية تستحق الدعم النشط من المجتمع الدولي، في إطار شراكة تظل فيها الأمم المتحدة في موقع الصدارة. وستبذل النرويج كل جهد ممكن للإسهام في تحقيق هذه الأهداف.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إن الفقر والصراعات هما المشكلتان الرئيسيتان اللتان تعرقلان التنمية في كثير من البلدان في أفريقيا. كما أنهما تشكلان تهديدا خطيرا للأمن البشري - أي لأمن حياة وكرامة المجتمعات وأعضائها - في أجزاء عديدة من القارة. ونحن جميعا نعرف أن النساء والأطفال هم دائما أول من يعاني. وغني عن البيان إذن أن التنمية المستدامة ومنع نشوب الصراعات عنصران أساسيان لتحسين حياة الشعوب في أفريقيا.

وإذ ننتقل إلى قضايا الأمن، نرى أن الأمم المتحدة أنسب المنظمات لقيادة وتنسيق عمليات السلام المعقدة والمتعددة المهام. فهذه المنظمة فريدة في قدرتها على استخدام مجموعة من مختلف أدوات السياسة الأمنية. ومع ذلك، ستحتاج الأمم المتحدة كثيرا إلى الاعتماد على المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية القوية، عندما يتطلب الأمر قوات عسكرية كبيرة تتمتع بقدرات على بناء السلام. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملية السلام في سيراليون. فالمنظمات الإقليمية يمكنها بسهولة أكبر تعبئة القوات الاحتياطية لأعضائها، وإدماجها في قوة واحدة. ولهذا، فمن المهم أن ندعم القدرات الإقليمية للمشاركة في عمليات السلام.

وفضلا عن ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة بغية وضع مبادئ مشتركة لتدريب الأفراد والوحدات المزمع مشاركتهم في عمليات السلام. ومن المهم أيضا إنشاء هياكل تنظيمية مشتركة للتفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، وتحسين فعالية التخطيط والتنسيق المتعددي المهام. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الهامة، ينبغي للبلدان الأعضاء الحائزة لموارد مالية أكبر، وخبرات واسعة بعمليات السلام، أن توفر التمويل والأفراد لإنشاء قدرة مستدامة ذاتيا لحفظ السلام في إطار منظمات الأمن الإقليمية.

والنرويج نشطة جدا في هذا الصدد، وبخاصة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من خلال برنامج يسمى "التدريب لإحلال السلام في الجنوب الأفريقي". ومجال هذا البرنامج تنظيم دورات دراسية للشرطة المدنية والضباط العسكريين المختارين للخدمة المحتمل في عمليات حفظ السلام. ويستمر البرنامج أساسا مدة ٥ سنوات، وقد رعته النرويج بحوالي ٢,٥ مليون دولار. ومنذ أن بدأ برنامج التدريب لإحلال السلام عام ١٩٩٥، عقدت دورات دراسية وطنية، وحلقات دراسية إقليمية عن عمليات حفظ السلام في ١١ بلدا من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، اشترك فيها أكثر من ٦٠٠ شخص.

إن الصراعات التي نشبت في العقد الماضي بينت لنا أنه لكي نرسي السلام، لا يكفي مجرد التوقف عن القتال الفعلي. وإذا كان لوقف إطلاق النار أن يصبح

والآسيوية. وقد تبين أن ١٤٩ شركة أفريقية خاصة و ١٢٩ شركة آسيوية شاركت في هذا الحدث، وإن المفاوضات التي دارت بينها أسفرت بالفعل عن عقود تبلغ قيمتها ٢,٤٥ مليون دولار أمريكي. ومن المتوقع، بالطبع، أن يزداد عدد هذه العقود في الشهور القادمة.

والأمم المتحدة عليها أن تضطلع بدور جوهري حافز في عملية ضمان السلم والرخاء لشعوب أفريقيا. ومن مسؤولية جميع الدول الأعضاء أن تتأكد من أن الأمم المتحدة تضطلع بذلك الدور على نحو سليم وفعال. واليابان من جانبها تلتزم التزاما راسخا بالعمل مع سائر الدول الأعضاء لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إحلال السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): بعد أن قدم الأمين العام تقريره لعام ١٩٩٨ (A/52/871) المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها"، قدم في هذا العام تقريرا مرحليا للمتابعة (A/54/133)، يتضمن معلومات عن الأعمال والإنجازات التي حققتها الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ التوصيات في عدد من الميادين. وهذا التقرير غني في مضمونه، ويتضمن تحليلا وافيا. وهو مفيد جدا لمناقشاتنا، وأود أن أشيد بالأمين العام والهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة لجهودهم في حل المسائل الأفريقية.

خلال العام الماضي أو نحو ذلك، حافظت القارة الأفريقية ككل على الاستقرار، وتمتعت بقدر من النمو الاقتصادي. وبزغت قوة دفع إيجابية نحو التسوية السياسية لمسائل مثل مسألة سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. والانعقاد الناجح للدورة العادية الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الفريقية والدورة الاستثنائية الرابعة لجمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية يبين التطلعات المشتركة للبلدان الأفريقية نحو الوحدة والنهضة.

وفي نفس الوقت لا يمكننا إغفال حقيقة أن القارة الأفريقية لا تزال أقل المناطق نموا في العالم من الناحية الاقتصادية، وأن أفريقيا لا يزال بها صراعات أكثر من الصراعات الموجودة في أي قارة أخرى. وفي الوقت الذي تدخل فيه البشرية الألفية الجديدة، تواجه أفريقيا خطر زيادة تهميشها. والقضايا الأفريقية أبعد

ببدا أن المشاكل المتضمنة يصعب حلها. فالفقر والصراع تضرب جذورهما في تاريخ البلدان والمجتمعات المعنية. وكما يشار دائما، فإن المسألتين مترابطتان ويخلقان حلقة مفرغة يؤدي فيها تكرار نشوب الصراع إلى زيادة حدة الفقر، ويجعل فيها الفقر عملية إعادة البناء والمصالحة بعد انتهاء الصراع أكثر صعوبة.

ومهمة منع نشوب الصراعات وتكرار حدوثها عملية ضخمة تتراوح بين الجهود الدبلوماسية لصنع السلم والجهود العسكرية لحفظ السلم، والجهود السياسية للمصالحة، وبين أنشطة مثل حماية اللاجئين والمشردين وإعادتهم إلى الوطن، وإزالة الألغام، وفرض ضوابط على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وإعادة إدماج الجنود السابقين المسرحين في المجتمع، وإعادة تأهيل المجتمعات وتعميرها.

وبالمثل، فإن مهمة تحقيق التقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية المعنية مهمة هائلة ومعقدة، وإن كنت لا أعتزم أن أكرر قائمة المشاكل المعروفة للجميع بالفعل.

ومن المسلم به أن المسؤولية عن صنع السلم والتنمية الاقتصادية تقع، أولا وقبل كل شيء، على كاهل البلدان المعنية، وإن يكن في سياقات مختلفة. ومن الواضح بنفس القدر أن هذه الجهود ينبغي أن تكون مدعومة بتعاون دولي قوي على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن الواضح أيضا أن الوسائل التي توفر بها البلدان الخارجية والمنظمات الدولية هذا التعاون تختلف من حالة إلى أخرى. فالطريقة التي ينبغي أن تساعد بها في منع الصراع تختلف عن الطريقة التي تساعد بها في التنمية الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، يجب أن تؤدي الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، دورا قياديا في منع نشوب الصراعات، بينما يكون لالتزام البلدان المانحة أهمية حاسمة في التنمية الاقتصادية.

لا أعتزم اليوم أن أسهب في ذكر ما فعله بلادي لمساعدة البلدان الأفريقية. ومع ذلك، أود فقط أن أعتزم هذه الفرصة لأتكلم بإيجاز عن آخر حالة لمتابعة مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية: محفل الأعمال بين آسيا وأفريقيا الذي عقد في كوالالمبور في تشرين الأول/أكتوبر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة ماليزيا. وكان الهدف من هذا المحفل تعزيز التجارة والاستثمار بين شركات الأعمال الأفريقية

الأطراف على المشاركة. وفي هذه الأثناء، يحدونا الأمل في أن تقوم الجمعية العامة، إلى جانب عقد المناقشات المنتظمة بشأن هذا الموضوع، بزيادة تطوير دورها التنسيقي، وأن تضطلع بدور أكثر أهمية في تعبئة المجتمع الدولي وغيره من المنظمات الدولية ذات الصلة لزيادة مشاركتها في المسائل الأفريقية.

وقد ظلت الصين دائما تتمتع بعلاقات تعاون وثيقة وودية مع البلدان الأفريقية. وظللنا دائما ندعم المطالب المشروعة والمعقولة للبلدان الأفريقية، وكذلك جهودها لصون الاستقرار السياسي وتعزيز النمو الاقتصادي. ونحن نحترم اختيار البلدان الأفريقية لنظمها السياسية وطرقها إلى التنمية بما تقرره البلدان بنفسها في ضوء ظروفها الوطنية الخاصة. ونحن ندعم جهودها للتنمية الاقتصادية، وملتزم بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني - الأفريقي، وقد قدمنا مختلف أنواع المساعدة إلى البلدان الأفريقية دون ربطها بأية شروط.

وفي سبيل تعزيز التعاون بين الصين وأفريقيا، ستستضيف الصين اجتماعا وزاريا لمحفل التعاون الصيني - الأفريقي لعام ٢٠٠٠ في الخريف المقبل في بيجين. وسيدعى وزراء الخارجية والوزراء المسؤولون عن التجارة الخارجية والشؤون الاقتصادية إلى المشاركة في الاجتماع لتبادل وجهات النظر عن كيفية إقامة نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد يخدم مصلحة البلدان النامية، وكيفية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وأفريقيا. ونحن واثقون من أن المحفل، مع تضافر الجهود والتعاون الوثيق من الجانبين، سيحرز نتائج إيجابية وسيضيء حيوية جديدة على الصداقة القائمة بين الصين وأفريقيا.

السيد سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): إننا لفخورون جدا بالطريقة التي يدير بها رئيس الجمعية العامة شؤون هذه الهيئة. وسنواصل تقديم دعمنا غير المشروط له.

وسنشهد في غضون ٢٣ يوما نهاية القرن العشرين وفجر ألفية جديدة. ولذا فإن من المناسب أن نجتمع هنا اليوم لمناقشة واحد من أكبر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ونحن نعبر إلى العصر الجديد. وسيكون نجاحنا المشترك أو إخفاقنا محكوما بدرجة نجاحنا أو إخفاقنا في التصدي للصرعات

ما تكون عن الحل، ولا يزال على المجتمع الدولي أن يقطع طريقا طويلا في هذا الصدد.

وفي جلسة مجلس الأمن المفتوحة عن الحالة في أفريقيا المعقودة في أيلول/سبتمبر الماضي، أثرت النقاط الخمس التالية عن كيف ينبغي للمجتمع الدولي أن يمضي نحو تسوية المسائل الأفريقية. وهي أنه ينبغي أن يولي اهتماما كافيا لأفريقيا من منظور استراتيجي؛ وأن يهيئ بيئة خارجية مؤاتية لأفريقيا لكي تنعم بالاستقرار والتنمية المستدامة؛ وأن يحترم الخيارات التي تحددها البلدان الأفريقية بنفسها؛ وأن يقدم دعما قويا لجهود المنظمات الإقليمية في أفريقيا؛ وأن يتخذ تدابير ملموسة وفعالة لمساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الإنمائية. وأود اليوم أن أركز على نقطتين إضافيتين.

أولا، إن مفتاح تسوية المسائل الأفريقية يتمثل في التنمية الاقتصادية. وقد طرحنا عدة مبادرات متعلقة بالتنمية الأفريقية من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وما نحتاج إليه الآن بصورة ملحة هو تنسيق هذه المبادرات وترتيبها حسب الأولوية بغية تفادي التكرار وتحسين الفعالية. ونعتقد أن الأولويات ينبغي أن تشمل إيقاف الانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون عن البلدان الأفريقية إلى مستوى يمكن احتمالها، ومساعدتها بصورة فعالة في الحصول على التمويل؛ ومساعدة البلدان الأفريقية في تنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم، ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الوسائل، ومساعدتها على إصلاح هياكلها الاقتصادية؛ ودعم البلدان الأفريقية في بناء قدراتها في مجالات التجارة والوصول إلى الأسواق، ومساعدتها على ضمان الحصول على حصتها العادلة مع اندماجها بفعالية في عملية العولمة.

ثانيا، ينبغي لهيئات الأمم المتحدة أن تعزز تنسيقها وتعاونها بشأن المسائل الأفريقية. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن يعقد في العام اجتماعين على مستوى وزراء الخارجية بشأن أفريقيا تناقش فيهما على نحو منتظم الموضوعات ذات الصلة، وعلى الرغم من أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا جعل الموضوعات الأفريقية بندا متجددا في جدول أعماله، فإنه، لا يمكن أن تتكفل بتسوية المسائل الأفريقية مؤسسة واحدة أو مؤسستان فقط، بالنظر إلى الطائفة الواسعة من الموضوعات التي ينطوي عليها الأمر والعوامل الداخلية والخارجية المعقدة المعنية. ونحن نشجع المزيد من

لذلك نؤيد بقوة نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موضوع "تنمية أفريقيا: تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتنمية في أفريقيا والمتابعة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة". ونولي أهمية كبرى أيضا لقرار الجمعية العامة ٩٢/٥٣، الذي دعا البلدان الأفريقية وشركاءها إلى القيام معا بتعريف وترتيب الأولويات المتعلقة بالمشاركة، بغية تحديد مسؤوليات كل طرف، والاتفاق على أهداف واقعية يمكن قياسها في المجالات ذات الأولوية. وينبغي أن يتيح ذلك اتباع نهج شامل وكلي إزاء الحالة.

وفي معظم الحالات، سنجد أن منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية تبنت خططا وبرامج واقعية لا تحتاج إلا لمجرد تعديلات وموارد لكي تنفذ تنفيذا فعالا. وقد أسهم المؤتمر العالمي ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية إسهاما ملحوظا في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، نتفق مع الرأي بأنه يجب على

"منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بریتون وودز، فضلا عن غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية والمانحين الثنائيين، التعاون مع حكومة كل بلد أفريقي، وفيما بينها، من أجل كفاءة اتساق شتى آليات التنسيق، وتشجيع التآزر، وتضيق نطاق الازدواجية، وتجنب التناقض، والقيام، حسب الاقتضاء، بتبسيط الطرائق والإجراءات التي يتطلبها تشغيل هذه الآليات". (A/54/133، الفقرة ١٠٣)

ومما له أهمية فائقة مماثلة أيضا استمرار تحسين وتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ولقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تاريخا مستهدفا هو سنة ٢٠١٥ لتخفيف حدة الفقر بمعدل النصف. وإذا أردنا تحقيق ذلك الهدف، فمن الضروري أن يبلغ معدل الإيقاع السريع المستدام للنمو الاقتصادي الذي أبرزه الأمين العام في تقريره ٧ في المائة سنويا. ونحن نعتقد جادين بأنه لا يزال من الممكن تحقيق ذلك الهدف.

والتحدي المتمثل في توليد التنمية المستدامة في أفريقيا.

وقد أسدى الأمين العام، وهو من أبناء أفريقيا البارزين، خدمة عظيمة للقارة والمجتمع الدولي بتحديدته بشكل واضح أسباب الصراع الرئيسية في أفريقيا وتقديمه التوصيات اللازمة لتسويتها الدائمة وتعزيز التنمية المستدامة فيها. وتقرير الأمين العام يمثل أداة هامة تركز الانتباه على الحالة الحرجة في أفريقيا وتشير إلى الاتجاه الذي ينبغي أن يتحرك فيه المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بتقييم تنفيذ التقرير، يسرنا أن نلاحظ أنه حظي باهتمام وعناية واسعين، وكان موضع تحليل ومناقشة في محافل شتى داخل الأمم المتحدة وخارجها معا. ومن الأمور المشجعة للغاية استخدام مؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بوجه عام للتقرير عند مناقشة المسائل المتعلقة بالسلم والأمن والتنمية في أفريقيا. وتقتضي حلول المشاكل الأفريقية مشاركة وانشغال جميع الجهات صاحبة المصلحة.

وقد أعلن في العديد من المناسبات أن المسؤولية عن تسوية الصراعات وتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم. وأكد القادة الأفارقة من جديد التزامهم في مؤتمرات القمة الأخيرة لمنظمة الوحدة الأفريقية، لا سيما في قمتي الجزائر وسرت، فضلا عن المؤتمرات العالمية. وحدد الأفارقة أهدافهم وأولوياتهم وأنشأوا آليات للتنفيذ. وتنعكس هذه إلى مدى كبير في تقرير الأمين العام. ولكن من الواضح أن الأفارقة في حاجة إلى الدعم القيم وغير المشروط من المجتمع الدولي إذا كان لهم أن ينجحوا في جهودهم.

وقد قدم العديد من المبادرات الرامية إلى معالجة مختلف جوانب الحالة الأفريقية، من داخل الأمم المتحدة وخارجها معا. ومعظم هذه المبادرات لم ينفذ بعد، ولا يزال العديد منها مجرد حبر على ورق. وكان العامل الحاسم في معظم تلك المبادرات الافتقار إلى الموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة لترجمتها إلى عمل ملموس. وكان أحد العوامل الأخرى ذات الأهمية المماثلة الافتقار إلى التماسك والتنسيق والانسجام، الناتج عن التداخل والاستثمار في ميادين ليست أساسية.

في أفريقيا. وهذا هو السبب الذي جعل زعماء قارتنا لا يدخرون أي جهد في سبيل التماس حلول للصراعات التي نكبت بها القارة. وهذا واضح في حالات جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وسيراليون، وإثيوبيا/ إريتريا، وجزر القمر وفي أماكن أخرى من المنطقة. وزعماءنا لم يسعوا إلى مجرد استعادة السلام في هذه البلدان التي يجري فيها الصراع، بل استهدفوا أيضا التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، وتعزيز المصالحة والتسامح واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن توطيد المؤسسات الحكومية والهيئات التشريعية والهيئات القضائية.

إلا أن هذه الجهود لم تقابل دائما بالدعم الكافي المقدم في الوقت المناسب من جانب المجتمع الدولي. ولذلك، فإن التقدم المحرز فعلا في بعض المناطق المنكوبة بالصراع اكتنفته المخاطر. وقد أدت الحجج التي سبقت في الغالب لتبرير التراخي أو التأخير إلى اعتقاد الأفرقة بأن مجلس الأمن، بل والأمم المتحدة بأسرها تمارس التمييز ضد أفريقيا باستخدام معاملة انتقائية. وهذه التصورات لها ما يبررها، كما أنها لا تتجاهل الدعم السخي الذي ما برح يقدم إلى القارة في شتى المناسبات وفي جميع الميادين.

إننا نؤمن بأن بوسع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة أن يفعلوا أكثر من ذلك وبشكل فعال. لقد أتيت من منطقة دون إقليمية شهدت المجتمع الدولي يعمل من أجل تحقيق هدف مشترك. وحالات ناميبيا وجنوب أفريقيا، بل وحالة بلدي ذاته، موزامبيق، تعتبر أمثلة طيبة على هذا العمل. ولكن هذه المنطقة ذاتها هي التي تشهد استجابة بطيئة من المجتمع الدولي للفرص السانحة لتسوية الصراعات بالوسائل السلمية.

وعلى الرغم من ذلك، سنظل نعمل مع جميع شركائنا، لأننا لا نزال نشق بشراكتنا وبرغبة شركائنا في مساعدتنا على أن نساعد أنفسنا.

ونود أن نسجل تقديرنا للأمين العام على تقريره المرحلي، الوارد في الوثيقة S/1999/1008 بشأن تنفيذ توصياته. ونحن نشجعه على الاستمرار في جهده وتفانيه ونتعهد بأن نسانده.

ونرحب بقراره القاضي بإحالة متابعة تنفيذ توصياته ورصد هذا التنفيذ إلى نائبة الأمين العام. ومما

وبتوفير تمويل كاف للتنمية، ينبغي أن نكون قادرين لا على توليد النمو الاقتصادي فحسب، بل وقادرين أيضا، وهذا هو الأهم، على تحسين مستويات معيشة شعوبنا بتحسين التعليم ابتداء بمرحلته الأولى وانتهاء بمرحلته الثالثة، وتحسين الرعاية الصحية والهياكل الأساسية، وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين، وبذلك يمكن تقليص الفقر تدريجيا في شتى أنحاء القارة. وهناك عدد من البلدان الأفريقية أظهر أن هذا ممكن.

ويجب أن يأتي تمويل التنمية الأفريقية من جميع المصادر - أي، بإحداث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، على نحو يعكس مسار الاتجاه الراهن؛ ومن المدخرات المحلية؛ والاستثمار الأجنبي المتنوع المباشر؛ ومن المؤسسات المالية الدولية. وقد فعلت أفريقيا الكثير لكي تهيئ بيئة مواتية للاستثمار المحلي والأجنبي ولكي تحسنها بشكل مستمر، وهي تستعمل الموارد المتدفقة على المنطقة استعمالا فعالا يتسم بالكفاءة أيضا.

وأحد الجوانب الهامة في هذا الصدد هو مسألة الدين الخارجي الذي ما برح يشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي المستدام. ولم تتمكن مبادرات مفيدة مثل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من عكس مسار هذا الاتجاه حتى الآن. ولا تزال زيادة الدين الخارجي بمبلغ ٦ بلايين دولار فيما بين سنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ - وهي زيادة تربو على ٣٠٠ في المائة من قيمة السلع والخدمات المصدرة - تمثل سببا من أسباب القلق الشديد. ويتعين أن تكون الحلول مكافئة لحجم المشكلة، كما يتعين العمل بسرعة وعلى نحو فعال.

لقد تشجعنا بالمبادرات التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو فرادى للتصدي للمشكلات الأفريقية، ومن بين هذه المبادرات مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية، والشراكة السويدية مع أفريقيا، ومبادرة المملكة المتحدة للقضاء على الفقر في العالم. ونعرب أيضا عن تقديرنا للمساعدات التي نتلقاها من شركائنا في الجنوب، وللتعاون القائم معهم.

ليس ثمة شك في أن جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة ستكون معرضة للخطر على الدوام ما لم يتم التوصل إلى تسوية الصراعات المسلحة

للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وسلم المجلس أيضا بضرورة المعرفة بشتى الحالات في بلدان محددة وباحتياجات المنطقة الأفريقية.

ثانيا، أكد المجلس على أهمية شتى البرامج والمبادرات التي تضطلع بها حاليا الأمم المتحدة ومانحون ثنائيون ومؤسسات متعددة الأطراف. وفي الوقت نفسه، يعتقد المجلس بأن تلك المبادرات تقتضي المزيد من التنسيق والاتساق الفعالين لتنفيذ جميع المبادرات، وتقديم تمويل أفضل، وزيادة ملكية البلدان المتلقية.

ثالثا، وبغية تعزيز مشاركة البلدان الأفريقية بدرجة أكبر، ينبغي أن تشكل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية أساسا وإطار عمل للتنسيق الشامل، كما ينبغي تعزيز القدرات الوطنية. وفي هذا الصدد، يستطيع المنسقون المقيمون للأمم المتحدة والشركاء الخارجيون بمختلف فئاتهم أن يساهموا مساهمة لها شأنها. ومن الضروري أيضا أن تحدد بوضوح الأدوار التي يتعين أن يقوم بها أصحاب المصالح والحكومات والبرلمانيون والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بشتى فئاتهم.

رابعا، فيما يتصل بتمويل البرامج، يمكن تعزيز الدور الحفاز الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة إذا أريد للبلدان أن تكون قادرة على الاعتماد على مستويات موارد مؤكدة وأكثر استقرارا ويمكن التنبؤ بها، لا سيما مستويات الموارد الأساسية، التي ينبغي أن تسهم فيها البلدان المانحة بصورة متزايدة وعلى أساس مستدام.

خامسا، وأخيرا، يحث المجلس جميع وكلاء التنمية في أفريقيا على أن يبذلوا المزيد من الجهود لتنسيق ومواءمة البرامج. وتحقيقا لهذه الغاية، تقتضي الضرورة التنسيق بين المانحين الثنائيين ووكالات الأمم المتحدة التي تنفذ البرامج والبلدان على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وهكذا، أوصى المجلس بضرورة إجراء مشاورات موضوعية بين جميع شركاء التنمية تحت رئاسة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، بمشاركة منظمة الوحدة الأفريقية والجماعات الاقتصادية الأفريقية. ونرحب، في هذا الصدد، بقرار تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

يخبرنا الأمين العام في تقريره عن هذا البند بما يفيده بأنه: بغية تحقيق تقدم ملموس في تنمية أفريقيا،

لا شك فيه أن هذا سيكفل المزيد من التنسيق والانسجام فيما بين الوكالات.

ختاما نود أن نعرب عن امتناننا الشديد للأمم المتحدة ولجميع الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات الدولية، وإلى المنظمات غير الحكومية تقديرا لإسهامها في إحلال السلام في أفريقيا وفي تنميتها تنمية مستدامة. ونكرر نداءنا الداعي إلى زيادة المساعدة بروح التعاون والمشاركة والملكية الأفريقية.

السيد فلديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يجب أن أقول إن ترؤسكم سيدي لهذه المناقشة الهامة التي تستهدف متابعة توصيات الأمين العام التي رفعها إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، بشأن سبل تعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، يلقي عليكم بمسؤولية خاصة للغاية.

وإحدى ميزات تقرير الأمين العام هي أنه زود شتى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الدولية بنظرة عامة واقعية إلى الحالة في أفريقيا من جميع جوانبها. كما أنه يتناول بصورة دقيقة أسباب الصراعات القائمة ويدرس مختلف الاستراتيجيات لحسم هذه الصراعات.

في السنة الماضية، دعت الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الاهتمام بأفريقيا في الجزء التنسيقي السنوي من أعماله بغية تحسين التنسيق بين شتى المبادرات الحالية، في الأمم المتحدة وخارجها، لتعزيز التنمية في تلك القارة.

وتشرفت، بصفتي نائبا لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأن أشرف على عمل الجزء التنسيقي بناء على طلب المكتب. واستجاب أعضاء المجلس بحماس لنداء الجمعية العامة وأجروا مداوالاتهم التي خلصت إلى الاستنتاجات المتفق عليها والمتضمنة في تقرير المجلس. وفضلا عن ذلك، طلب المجلس بوضوح استعراض انتباه الجمعية العامة إلى مداواته. وأود أن أذكر خمس نقاط فقط من الاستنتاجات المتفق عليها للمساهمة في نظرنا في هذا الموضوع.

أولا، سلم المجلس بوجود اتفاق على نطاق واسع بشأن أولويات تنمية أفريقيا على النحو المحدد في برنامج عمل القاهرة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد

فيما بعد عن دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في ميدان منع النزاعات وحفظ السلام؛ والصبغة المدنية والإنسانية لمخيمات اللاجئين والمستوطنات؛ وتعزيز القدرات الأفريقية على حفظ السلام؛ وزيادة فعالية الحظر على الأسلحة؛ وتدفعات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة؛ وقدرة مجلس الأمن على مراقبة عمليات حفظ السلام التي يأذن بها. وتتضمن تلك النصوص جميعها تدابير ملموسة لتنفيذ التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٨.

وبالرغم من الاهتمام الذي اجتذبه تقرير الأمين العام والنتائج المشجعة التي تحققت، لا بد من ملاحظة أنه لم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم ولم تتحقق إنجازات ملموسة على أرض الواقع. وعلى الصعيد الاقتصادي، لا بد من تخفيف أوجه القصور والمعوقات في الاقتصادات الأفريقية، نظراً لأن جميع النزاعات الأفريقية تشتعل بسبب التوزيع غير المتوازن لثمار التوسع، الذي يعتمد على الصحة الاقتصادية. الصحة الاقتصادية، بدورها، تعتمد على بيئة دولية هي في أغلب الأحيان غير ودية وعدائية تجاه البلدان الأفريقية.

وواضح أن أفريقيا تواصل إحراز التقدم في مسارها نحو احترام وتعزيز الحريات الأساسية للفرد وصالح الحكم وفض الصراعات الكثيرة التي نكبت بها. غير أن هذه الجهود تحتاج إلى متابعة دعم التدابير الإنمائية التي تضطلع بها البلدان الأفريقية. ومن المفيد لها بشكل خاص أن تُعالج مسألة عبء الديون الثقيل أو حتى شطب الديون.

ومن المفيد أيضاً زيادة مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية وعكس الاتجاه نحو تقليل تدفقات رأس المال إلى القارة. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي مثلاً، أن تسرع في تنفيذ التوصيات الداخلة في اختصاصها.

وبالنسبة لمنع الصراع وحفظ السلام فإننا ننتظر التنفيذ المتضافر للقرار ١١٩٧ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ والبيان الرئاسي الوارد في الوثيقة S/PRST/1998/28 المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

ونرى على وجه التحديد أن من الضروري أن تعزز المساهمات في الصناديق الاستثمارية التي أنشأتها

تدعو الحاجة إلى أن ينتهج المانحون وشركاء أفريقيا في التجارة سلوكاً داعماً وحقيقياً. ويتعين أيضاً أن تعتمد بلدان القارة على التكامل الإقليمي لتعزيز الانضباط الاقتصادي وتسهيل إنشاء صلات مؤسسية قوية لبناء الثقة على الصعيد الوطني بين البلدان المجاورة.

وتوصلت كولومبيا إلى نفس الخلاصة على أساس التكامل الاقتصادي الذي تطور عبر الـ ٣٠ سنة الماضية بين الدول الخمس الأعضاء في اتحاد الأند وعن طريق عملية المشاورات والتنسيق بين البلدان الأعضاء في مجموعة ريو. وأسفر هذا التكامل لا عن قدر أكبر من الثقة فيما بين البلدان المجاورة فحسب، بل جعل بمقدور بلدنا والإقليم أيضاً أن يواصل إجراء حوار أكثر عمقا مع مناطق أخرى من العالم.

وفي أفريقيا، يذكرنا استمرار صراعات دولية ومحلية معينة بالتحديات التي تواجه المجتمعات الأفريقية في سعيها إلى تحقيق سلام دائم. وفضلا عن ذلك، تبين مستويات الفقر والمديونية الخارجية والمساعدة الإنمائية الرسمية مدى صعوبة تحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من ذلك، يرحب بلدي بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخراً في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كثير من البلدان الأفريقية. وأوجه النجاح تلك تمكننا من التنبؤ بالنهضة الروحية في أفريقيا وفي العالم، وهو ما نتوق إليه بحماس.

السيد إسونغه (غابون) (تكلم بالفرنسية): منذ أن صدر تقرير الأمين العام عن أسباب النزاعات في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، أتاحت لوفدي الفرصة ليتكلم على صعيد السفراء وعلى صعيد الوزراء بشأن هذا الموضوع. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، أعرب وفدي عن رأيه أثناء النظر في تقرير الأمين العام عن منتصف المدة.

ونرحب اليوم بالنظر في هذا البند المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة، الذي يمكننا من إبراز الجوانب الملموسة من التقرير المتصلة بالتقدم المحرز منذ أن استكمل الفريق العامل المخصص المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١١٧٠ (١٩٩٨) عمله - وهو الفريق الذي تشرف بلدي برئاسته.

واختتم الفريق العامل مداولاته بتقديم أربعة مشاريع قرارات وبيانات رئاسيين اعتمدهما المجلس

بالأمن، وإتاحة الفرص الاقتصادية لها، التي تسعى إليها وتستحقها.

وأغتنم فرصة مشاركتنا في هذه المناقشة لأعرب عن امتنان وفد بلادي للأمين العام على تقريره المرحلي، الوارد في الوثيقة A/54/133، بشأن تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقرير الذي أعده منذ عامين، بشأن أسباب النزاع في أفريقيا، وتعزيز السلم الدائم، والتنمية المستدامة بها.

عند مناقشة هذا البند، في الدورة السابقة، توصلت الجمعية العامة إلى قرار اشتمل على توصيات هامة. وهذا القرار كغيره من القرارات التي اعتمدت في إطار منظومة الأمم المتحدة، وفي غيرها، أعطى دفعة أخرى للجهود الرامية لإحلال السلام في أفريقيا، والنهوض باقتصادياتها. ونحن في ليبيا، نرحب بذلك.

وما هو محل تقديرنا البالغ هو أن الأمين العام للأمم المتحدة أسهم على نحو ملموس، في مساعدة أفريقيا للتغلب على مصاعبها، وتحقيق الرخاء فيها. فقد أوفد المبعوثين، وشكل فرق العمل، وأعد تقارير كثيرة، ضمنها مقترحاته ومطالبه، والمقترحات التي عرضها على الجمعية العامة، في البيان الذي ألقاه عند بدء هذه المناقشة، مساء أمس، تدل مرة أخرى، على مدى ما يوليه من اهتمام بالغ للقارة الأفريقية، وسعيه الدؤوب لمساعدتها في حل ما تواجهه من مصاعب.

ولكن، ما هو مثار قلق يصل إلى حد الغيظ، هو أن التضامن والدعم، اللذين تم الإعراب عنهما هنا وفي محافل أخرى، لم يترجما إلى إجراءات عملية تلبى مطالب ما اتخذ من قرارات وتوصيات. فالأمم المتحدة لم تقدم لأفريقيا ما قدمته لمناطق أخرى في العالم، لا سيما فيما يتعلق بمنع الصراعات، وعمليات حفظ السلام، وتقديم المساعدة الكافية للاجئين. فقد انسحبت من الصومال، تاركة شعبه، يغرق في صراع دموي مؤلم. وأنغولا، ما زالت في صراع مرير، وتترك إلا من تزويد السلاح للمتعنن من أطراف النزاع هناك. والمساعدات الإنسانية لأفريقيا ظلت دون المستوى المطلوب. فالأمم المتحدة، كما يشير تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/1999/1008 لم تطلق سوى نصف ما طلبته لتلبية الاحتياجات الإنسانية في أفريقيا، لعام ١٩٩٩. ويذكر التقرير أيضا أن الأمم المتحدة، في بعض حالات الطوارئ الأكثر حدة، لم يقدم لها سوى أقل من ربع الاحتياجات.

الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، لتحسين التأهب لمنع الصراعات وحفظ السلام في أفريقيا. وفي هذا السياق، نرحب بالتعاون والتنسيق الطبيعيين من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من خلال تبادل الموظفين.

وتظل مسألة عمليات حفظ السلام مسألة حساسة، نظرا لما يحدث من خلل وتأخيرات نابغة من المعاملة التمييزية للصراعات بين منطقة وأخرى. وهذه الممارسة تتناقض بالطبع مع إعلانات النوايا التي كثيرا ما نسمعها ومع تطلع الأمم المتحدة إلى حل الصراعات.

تولى الرئيس الرئاسة.

ويتناول القراران ١١٩٦ (١٩٩٨) و ١٢٠٩ (١٩٩٨) المسائل المتعلقة بنظم الحظر على السلاح وتراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المزعزع للاستقرار. ومن الأمور المشجعة أن نرى أن الأمانة العامة لم تكتف بإقامة عدد من الاتصالات مع الأجهزة الأفريقية الإقليمية بل نظمت أيضا اجتماعات بشأن نقل الأسلحة غير المشروع من منطقة إلى أخرى، منها الحلقة الدراسية بشأن أفريقيا الوسطى المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٩.

ومن المناسب أيضا أن ننوه بشركة دبييرز من جنوب أفريقيا، وبأحد أعضاء مجلس الأمن، لما أسهما به في مناهضة الصراعات في أفريقيا باتخاذ تدابير ملموسة ضد حركة متمرده في بلد أفريقي.

وكما شدد كثيرون مرارا، فإن تقرير الأمين العام يطالب باستجابة عالمية تراعى فيها الصلة بين السلام والتنمية، وهي الصلة التي أبرزها التقرير تماما. ولذا فإن تنفيذ تلك التوصية يتطلب تعبئة الجميع والتزاما أكيدا يتجاوز مجرد إعلانات النوايا، إذا كنا نرغب في أن نشهد دخول القارة الأفريقية الثالثة بسلام والمشاركة بإخلاص في إقامة عالم أفضل.

السيد عامر (ليبيا) (تكلم بالعربية): إن المناقشة العامة التي تجريها الجمعية العامة اليوم، والتي تأتي ضمن سلسلة المناقشات التي جرت على مستويات أخرى بالأمم المتحدة، تُظهر مرة أخرى مدى الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للأوضاع في أفريقيا، سعيا لإحلال السلام في ربوعها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة بها، وتمتع شعوب القارة

وفي هذا السياق، فقد شكلت القمة الأفريقية الاستثنائية الرابعة، التي عقدت بسرت، في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام، معلما بارزا على عزم قادة أفريقيا لمواجهة تحديات السلم بالقارة، والنهوض الشامل بالتنمية فيها. إن تلك القمة، التي شارك فيها القادة الأفارقة بعدد لم يسبق له مثيل، وصدر عنها إعلان سرت بإنشاء الاتحاد الأفريقي وبعث مؤسساته السياسية والاقتصادية والتشريعية، أوضحت مرة أخرى مدى تصميم أفريقيا على عبور واقعها بكل سلبياته، والدخول إلى مستقبل جديد، تعتمد فيه على إمكانياتها وقدراتها وجهود أبنائها بالأساس.

إن أفريقيا تُدرك تماما أن إحلال السلام الشامل بها، وتحقيق نموها وتقدمها، يقع بالدرجة الأولى على عاتق أبنائها. ولكنها، مع ذلك، تتوقع من المجتمع الدولي أن يدعم جهودها. إن أفريقيا تحتاج إلى دعم خططها وبرامجها التنموية، الرامية لاستئصال الفقر، الذي وصفه الأمين العام وبحق، بأنه أكبر تحد يواجه القارة. ولا يمكن للدول الأفريقية، بما لها من إمكانيات محدودة، أن تنجح في القضاء الكامل على الأمراض. ولا بد من برنامج عمل دولي للقضاء على الملاريا، وعلى فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي يعاني منه سكان نصف دولها. وسيظل السعي من أجل السلام عملية هشة إذا لم تدعم آليات منظمة الوحدة الأفريقية لاتقاء وإدارة الصراعات، لا سياسيا فحسب، بل أيضا ماليا، ومن خلال برامج تدريبية.

ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تزيد من مساعداتها للدول الأفريقية، لتصنيع المواد الأولية الأفريقية محليا، ووضع وتنفيذ الخطط لتطوير موانئها البحرية والجوية، وربط مناطقها بطرق برية حديثة. إن إعطاء قوة دفع جديدة للتنمية في أفريقيا يستدعي إعادة النظر في الشروط المجحفة، التي تفرضها المؤسسات الدولية والمؤسسات الخاصة على حكوماتها. ويتطلب أيضا إبرام اتفاقيات تضمن أسعارا عادلة لموادها الأولية، وإزالة الحواجز أمام ما تُصدره من منتجاتها إلى أسواق دول العالم الأخرى.

ولكي يُعطي التضامن الدولي مع أفريقيا بُعدا مضمونيا، فلا بد من التصدي للإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية، المفروضة على عدد من الدول بها. ولا بد من إجراءات شاملة وحاسمة لمعالجة مشكلة الديون الخارجية، المثقل بها كاهل غالبية الدول الأفريقية. وليس

إن هذا كله يبرز أمام الملاء حقيقة مؤلمة جدا هي أن ما اتخذته المجتمع الدولي من قرارات، وما أصدره من بيانات، لا ينبع من إرادة جادة، وأن الأمر كله، في أغلب الحالات، هو مجرد صدى لخطب رنانة، يعرف الجميع مسبقا ولاحقا أنها لن تمكن أفريقيا من القضاء على مرض الإيدز، الذي تفاقم انتشاره، والذي يؤدي إلى اليأس والموت؛ وأنها لن تُنهي الفقر، سبب الاضطرابات الاجتماعية؛ ولن تتيح لأفريقيا الوصول إلى الأسواق الدولية، والحصول على أسعار عادلة لموادها الأولية. وأخيرا، فإن الكل يعرف أن الكلام لن يحل مشكلة الديون الخارجية التي أرهقت اقتصاديات القارة، وعرقلت جهود تنميتها. كما يعرفون بأن ذلك لن يساعد أفريقيا في سعيها للقضاء على الشرور البشرية، والانتعاش من الكوارث الطبيعية.

إن أفريقيا، رغم الصعوبات والاضطرابات، وبالرغم من الدعم الدولي المحدود، والغائب في حالات كثيرة، قامت، اعتمادا على قدراتها وإمكانياتها، بتدابير جادة للتغلب على المصاعب الاقتصادية، التي تعاني منها غالبية دولها، والسعي لإنهاء دوامة العنف، التي تعصف بعدد من الدول فيها. وكانت الانجازات عديدة. فقد أدى الجهد الأفريقي المشترك، إلى إحلال السلام في ليبيريا، وسيراليون، ونجح في إعادة الاستقرار إلى غينيا - بيساو. والحكمة الأفريقية هي التي أدت إلى إقناع أطراف النزاع في الكونغو الديمقراطية للتخلي عن السلاح، وحل ما بينهم من خلافات بالحوار والمفاوضات. وهكذا تم، في نيسان/أبريل الماضي، توقيع اتفاق سرت، الذي شكل أساسا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، والبدء في تسوية الصراع في ذلك البلد، والبدء في عملية إعادة بنائه وترسيخ المصالحة الوطنية بين أبنائه.

لقد بذلت القارة الأفريقية جهودا كبيرة لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها. وتجسد ذلك في معاهدة أبوجا، وفي إقامة التجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية. والتزام أفريقيا باستراتيجية منع الصراعات وإدارتها والقضاء عليها وإقامة مؤسسات تعزز من تضامنها وتكاملها خيار أكد عليه الأفارقة على أعلى المستويات. ففي مؤتمر القمة الخامس والثلاثين، الذي عقد بالجزائر في منتصف هذا العام، جدد رؤساء الدول والحكومات العزم على القيام بالمزيد من الأنشطة لمعالجة أسباب الصراعات، التي تسببت في معاناة هائلة لشعوب القارة، وتركت آثارا سلبية خطيرة على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

السبب، فإن البلدان الأفريقية تواصل العمل من أجل تهيئة الظروف المحلية التي تولد بيئة مؤاتية لتعزيز ازدهار شعبنا.

بيد أن هناك اتفاقا واضحا على أن لا شيء سوى استمرار توافر الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي ككل يمكن أن يجعل من السلم الدائم والتنمية المستدامة حقيقة واقعة في أفريقيا. والتنفيذ الفعال للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام أمر لا غنى عنه لتحقيق ذلك الهدف.

وبالفعل، هناك العديد من العوامل التي تعوق التنمية في أفريقيا، بما في ذلك الصراعات في بعض أجزاء القارة. والتصدي لأسباب الصراعات في أفريقيا سيمكنا من معالجة جذور سفك الدماء وإهدار الموارد البشرية للذين لا داعي لهما في قارتنا. وفي ذلك من المهم مراعاة كل من العوامل الداخلية والخارجية في الصراعات في أفريقيا. ونود أيضا أن نشدد على دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدة من أجل بناء السلم وإعادة التعمير بعد انتهاء الصراع.

علاوة على ذلك، ثمة حاجة ماسة للغاية لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية على المشاركة في جميع جوانب عمليات صنع السلم. وينبغي للتجربة المستفادة حديثا من سيراليون أن تمكن الأمم المتحدة من تعلم دروس واضحة ولا لبس فيها بشأن الكيفية التي يمكن بها لنقص الموارد أن يؤدي إلى تأخير السلم وتأخير التنمية. وقد كانت للأمم المتحدة القدرة على وقف الفظائع التي حدثت في سيراليون. وكل ما كان ينبغي القيام به هو القيام بعمل والقيام به في الوقت المناسب. ومن ثم يجب أن تكفل قيام الأمم المتحدة بعمل عاجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تحقيق السلم والتنمية في ذلك البلد. وبالتالي، لا بد من زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية. وفي هذا السياق، نحن في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ممتنون للمساعدة المقدمة دعما لعملية السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ندعو إلى استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن التعاون والتكامل الإقليميين يمثلان جزءا هاما من عملية انتعاش أفريقيا. وبالتالي، فإن عملية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ستستفيد من تعزيز

كافيا أن تبادر مجموعة من الدول بتخفيف أو حتى إلغاء ديون الدول الأقل نموا في القارة. وإنما المطلوب هو إلغاء ديون الدول الأفريقيا بالكامل. وهذا هو أقل ما تطالب به أفريقيا، خاصة من أولئك الذين اجتاحتها أراضيها، واستعمروا وأهانوا شعوبها، وسرقوا خيراتها، واستغلوا مواردها، وتقدموا على حسابها.

لقد أعد الأمين العام تقريرا تضمن تحليلا شاملا وواضحا للمشاكل التي تواجه أفريقيا، ولأسبابها الأساسية، ووضع أمامنا اليوم تقريرا مرحليا لما أنجز بصدد معالجة تلك المشاكل. والآن فإن المجتمع الدولي يجد نفسه مرة أخرى أمام امتحان عسير لإثبات صدق النوايا التي أعلنها تجاه أفريقيا. وليس ثمة أي شك في أن السبيل الوحيد للنجاح في هذا الامتحان هو أن تعقد الأمم المتحدة والأسرة الدولية كلها العزم على وضع أفريقيا في صلب الاهتمامات الدولية الرامية إلى حل المشاكل السياسية والاقتصادية في العالم. فذلك فقط ودون غيره، هو الكفيل بإقامة نظام عالمي جديد يسوده السلام والوثام والتعاون لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

السيد أنجاليا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): إن تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871) يقدم نهجا كليا لإزاء مشاكل السلام والتنمية ويقترح توصيات تفصيلية لإحلال السلام وخلق بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، يشكل تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/54/133، تقديرا مرحليا عن تنفيذ تلك التوصيات، وعن أعمال المتابعة المنسقة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في إطار المبادرات المتعلقة بأفريقيا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي للأمين العام لأنه لم يدخر جهدا في تأييد تنمية أفريقيا.

ما برحت أفريقيا موضوع مناقشتنا طوال اليومين الماضيين. ولقد قيل الكثير عن القيود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه أفريقيا، ناهيك عن الصراعات الجارية في بعض أرجاء قارتنا. واسمحوا لي أن أتناول بعض تلك المسائل الهامة.

الواقع أن تنمية أفريقيا كما بين التقرير بوضوح، تتوقف في المقام الأول على الحكومات الأفريقية. ولهذا

المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المتوطن. إن الانتشار السريع وغير المتناسب للمرض بين النساء في أفريقيا والعدد الكبير من أيتام الإيدز أمر تنجم عنه عواقب خطيرة بالنسبة لمستقبلنا.

وفي خطاب قبولكم، ياسيادة الرئيس، الذي أدليت به في شهر أيلول/سبتمبر، تعيّن عليكم القول:

"لا يزال أطفالنا يموتون جراء أمراض تم استئصالها منذ أمد بعيد في العالم المتقدم النمو".
(A/54/PV.1، الصفحة ٧)

وكما لو أن التصدي لذلك لم يكن كافيا، فإن أطفالنا اليوم يقعون فريسة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقبل بضعة أيام، هنا في الأمم المتحدة، احتفلنا باليوم العالمي للإيدز. ونحن لن ننسى أبدا وجه ذلك الصبي الأفريقي اليتيم الذي لم يكن بحاجة إلى أن يتفوه بكلمة واحد ليصف معاناته، لأن وجهه كان معبرا بما فيه الكفاية. وهناك العديد من هذه الوجوه اليوم في أفريقيا وما لم يتم القيام بعمل متضافر فإننا في طريقنا إلى الهاوية. ومن ثم لم يكن من قبيل الصدفة أنه خلال المؤتمر الإقليمي السادس المعني بالمرأة والتنمية المعقود في أديس أبابا، سلط الضوء على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعلى كيفية مكافحة هذا الوباء المتوطن. وبالنظر إلى أثر الإيدز الاقتصادي والاجتماعي المدمر، من الضروري للغاية التصدي لهذا الوباء على نحو عاجل وفعال.

علاوة على ذلك، فإن المؤتمر الإقليمي السادس حدد الأولويات والاستراتيجيات للسنوات الخمس المقبلة للإسراع بتنفيذ خطتي عمل دكاو وبيجينغ، بما في ذلك ضرورة وجود سياسات وطنية متعلقة بنوع الجنس وآليات للرصد والتقييم جيدة التصميم لرصد التقدم المحرز.

وبالفعل، هناك عدد من المبادرات بشأن أفريقيا، بما في ذلك برنامج عمل القاهرة، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، ومؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية. ومن ثم، فإن ما نحتاج إليه هو التنسيق والمواءمة.

التعاون الإقليمي. وتقوم طائفة متعددة من وكالات الأمم المتحدة بتوفير المساعدة في هذا الصدد، ونحن نتفق مع توصية الأمين العام بضرورة النظر في سبل ووسائل زيادة الدعم من أجل التكامل الإقليمي.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على تراجع نمو العديد من الاقتصادات الأفريقية. ويرجع ذلك جزئيا إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية. ومن ثم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان الأفريقية على تحسين وصول سلعتها الأساسية إلى الأسواق. والتدفقات الكافية من المساعدة الإنمائية الرسمية، تمشيا مع الأهداف المتفق عليها، فضلا عن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، عوامل لا غنى عنها لانتعاش أفريقيا الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، من المهم تكملة جهود البلدان الأفريقية عن طريق بناء القدرات والمساعدة التقنية بغية استدامة وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية.

إلا أننا، في هذا الصدد، نسترعى الانتباه إلى القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره وإلى ضرورة إعادة تصميم المساعدة التقنية بغية تضييق الفجوة وسدها بين البلدان الأفريقية والبلدان الصناعية عن طريق الإسراع في نقل المعرفة والمهارات والخبرة.

إن ناميبيا إذ تدرك العلاقة بين السلم والديمقراطية والتنمية، توجهت إلى وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بالطلب من أجل المساعدة في تعزيز مؤسسات الحكم لدينا. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن إنشاء المؤسسات والنظم من أجل تعزيز الديمقراطية، والحكم الصالح، والشفافية، وسيادة القانون، أمر ضروري للتنمية المستدامة في كل مكان. وما نقصده هو أن المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية ينبغي أن تستجيب بفعالية للإصلاحات التي تنفذها البلدان الأفريقية.

وأود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى مسائل إنمائية أخرى. واليوم، لا تزال الملايين من شعوبنا تعيش في فقر. وزهاء ٤٤ في المائة من سكان أفريقيا يعيشون دون حد الفقر، حيث أن نصيب الفرد من الدخل هو ٣٩ دولارا شهريا. وتزداد حدة الفقر في أفريقيا بسبب عبء الديون، والحروب الأهلية، والافتقار إلى الموارد لتنفيذ مشاريع استئصال الفقر.

علاوة على ذلك، يتمثل أخطر التهديدات في أفريقيا على التنمية المستدامة في وباء فيروس نقص

السلمية لها. ومن الهام أيضا تدعيم المؤسسات القادرة على الاضطلاع بجهود السلام بغية وضع مجموعة من الصكوك لمنع الصراعات ورصدها من ناحية، وإدارة الصكوك السلمية الدولية التي لها صلة خاصة بالإطار الإقليمي، من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق ببناء الثقة، ورغم الأهداف التس سبق تحقيقها، فإن واقع الصراعات الإقليمية وما يدور فيها لا يختلفان اختلافا كبيرا مع نهاية الحرب الباردة، مع الأخذ في الحسبان بأن الظروف المشتركة للوحدة الاستراتيجية في أفريقيا تهاوت نتيجة لانتهاج الشائبة القطبية العسكرية العالمية وعودة المصالح الاستراتيجية - الجغرافية إلى الظهور.

وفيما يتعلق بتحديد الأسلحة وتقييدها - ومع الأخذ في الحسبان بأن أنظمة الحروب جزء حاسم ولا يتجزأ من الدفاع الوطني، بالإضافة إلى مختلف الصكوك الأخرى ذات السيادة - فإن القيود المفروضة على الحروب الإقليمية والأسلحة ضرورية للدول الأفريقية للأسباب التالية. أولا، لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه أن يقاوم التوسع بلا حدود في النفقات العسكرية. وثانيا، لأن التقدم التكنولوجي حتمية عملية للدفاع، وثالثا، لأن التوازنات العسكرية الإقليمية دينامية، حيث أن لكل بلد حدا طبيعيا على تنمية قدراته العسكرية، التي تعتمد بدورها على الحدود الطبيعية للبلدان الأخرى.

ونؤيد عقد مؤتمر دولي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عام ٢٠٠١ ومن الحتمي أن تقوم بعمل لمراقبة وتخفيض صناعة، ونقل، وتخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تتسبب في معظم الإصابات في الصراعات الحالية. والانتشار غير المضبوط لهذا النوع من الأسلحة يساعد على إيجاد مناخ من الريبة والشك، ويؤدي في نهاية المطاف إلى اندلاع الحروب، وبخاصة بين أفقر البلدان في العالم.

وإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد تحتاج أيضا إلى مشاركة المجتمع الدولي ودعمه. وستلتزم حكومة أنغولا بالجهود الرامية إلى القضاء على هذه الآفة على الصعيد الوطني، والإقليمية، والدولية.

وكما ذكرت وفود عديدة، فإن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من بين الأسباب الأساسية للصراعات. ومع ذلك، ينبغي لنا ألا نغفل أن عدم توفر

وفي العام الماضي في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، قررت الجمعية أن تنشئ فريقا عاملا مفتوح باب العضوية معني بأفريقيا. ونرجو أن ينتفع هذا الفريق العامل من التقرير المرحلي للأمين العام، فضلا عن الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩.

وقد أورد التقرير بوضوح أسباب نشوب الصراعات في أفريقيا، والإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز السلام والتنمية المستدامة. ولا يزال يتعين على المجتمع الدولي التحلي بالإرادة السياسية لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لمصلحة الأفارقة والجنس البشري ككل.

السيد كويلهو دا كروز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):

قبل عام، ناقشت الجمعية العامة تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871). ورغم حدوث بعض التطورات المشجعة نتيجة للجهود الجماعية المبذولة تجاه الحل السلمي للصراعات، لا يزال كثير من الصراعات مصدر قلق في أفريقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والخلافات بين إثيوبيا واريتريا، والحالات الجارية في بروندي، وفي الصومال، وفي بلادي.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد الأهمية القصوى لقيام المجتمع الدولي والأمم المتحدة - وبخاصة مجلس الأمن - باتخاذ إجراء فوري دعما لاتفاقات السلام التي أشرفت عليها منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، وهي الاتفاقات التي أشرفت عليها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وعلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تضطلع بدور هام في الدبلوماسية الوقائية، وبناء الثقة، وتحديد الأسلحة، والتسوية السلمية للنزاعات. وفيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية، لا بد من تحسين الآليات الدبلوماسية القائمة والأطر المؤسسية الأخرى لمنع وقوع هذه الصراعات، ومعالجتها، وإيجاد الحلول

الجزءات المفروضة على اتحاد يونيتا. وندعم جهود لجنة الجزاءات التي انشئت بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، وناشد حكومات الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية أن تتعاون مع اللجنة ومع أفرقة الخبراء المكلفة بتحديد التكلفة النقدية لتنفيذ الجزاءات.

ورغم ذلك، ترى حكومة أنغولا أن المجتمع الدولي يمكنه، بل ويجب عليه أن يبذل المزيد من الجهد لإرغام سافيمبي على تحمل نتائج تصرفاته الإجرامية والحربية، التي تسببت في إنزال معاناة لا توصف بشعب أنغولا. فضلا عن ذلك، تقع على عاتق سافيمبي مسؤولية قتل موظفي عمليات حفظ السلام والوكالات الإنسانية، وإطلاق النار على طائرات الأمم المتحدة وإسقاطها، وخداع المجتمع الدولي خداعا مشينا، وقتل المئات والآلاف من الأنغوليين.

لهذا السبب، فإن منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبلدان عدم الانحياز تعتبر سافيمبي مجرم حرب.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تخرج اتفاقات السلم الموقعة في تموز/يوليه ١٩٩٩ عن مسارها بسبب عدم الاستجابة المباشرة من جانب المجتمع الدولي. والأحزاب المتحاربة تستغل هذه الحالة وتنتهك على نحو منهجي اتفاق وقف إطلاق النار.

وباعتماد قرار مجلس الأمن ١٢٧٩ (١٩٩٩) أصبحت الظروف مهيأة لبدء الاستعدادات لنشر بعثة الأمم المتحدة لصون السلم ونأمل أن يتم ذلك قريبا.

إن الدول الأفريقية تدرك مسؤولياتها أكثر من أي وقت مضى، حتى في الوقت الذي تسلم فيه بأن معظم مشاكلها ناشئة عن التراث الذي تركه الحكم الاستعماري والمظالم التي ارتكبتها.

كذلك فإن اللاجئين والمشردين الذين تعتبر حالتهم نتيجة مباشرة للصراع الداخلي، أصبحوا عبئا ضخما على البلدان المجاورة. والدعم والتضامن الدوليين لهما أهمية قصوى في التخفيف من أثر هذه الحالة على البلدان المضيفة. ولذلك نحث جميع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية على أن تتعهد بتقديم الدعم لها.

الإرادة السياسية للمجتمع الدولي يؤدي في معظم تلك الحالات إلى استمرار هذه الأزمات. وفي حالة أنغولا، فإن اتفاقات السلام التي أبرمت أولا في البرتغال عام ١٩٩١، التي أدت إلى إجراء أول انتخابات متعددة الأحزاب في أنغولا تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للتحقق، استبعدتها ببساطة الحزب الذي خسر الانتخابات. وثبت بعد ذلك أن الحزب الخاسر لم تكن لديه النية على الإطلاق في قبول نتائج الاقتراع حتى لو كانت لصالح ذلك الحزب، حيث أن هدفه لم يكن المصالحة، بل الانتقام؛ وكانت في انتظار شعب أنغولا حرب جديدة ذات أبعاد مدمرة بعد ١٨ شهرا من وقف إطلاق النار.

وبفضل وساطة الأمم المتحدة، والصبر والنوايا الحسنة من جانب الممثل الخاص للأمين العام، الميتر أليون بلوندين بي الراحل، الذي نجح ذكراه كل إجلال، كان من المستطاع، بعد عام من المفاوضات المكثفة في لوساكا، التوصل إلى اتفاق سلام جديد، عرف ببروتوكول لوساكا. وقد تبين على الفور من غياب قائد الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (اتحاد يونيتا) من التوقيع على الاتفاق أن الاتحاد لا ينوي الالتزام به.

وبموجب اتفاق السلام الجديد، اضطلعت الأمم المتحدة بعملية مكلفة ومعقدة جدا لحفظ السلام في أنغولا، بعد الحصول على تأكيدات بتوفير الإرادة السياسية لدى طرفي اتفاق السلام، وهما حكومة أنغولا واتحاد يونيتا. ولكن، نتيجة لنقص الإرادة السياسية، وانعدام الرغبة في إرساء السلام، خدعت يونيتا الجميع، وبخاصة الأمم المتحدة، التي أرسلت بعثتها لكي تقسم جيش يونيتا، وتنزع سلاحه، وتسرح جنوده.

وفي عملية خداع سياسي ذات أبعاد مجهولة حتى الآن، عبأت يونيتا قوات جديدة بدلا من أن تسرح جنودها. وبدلا من أن تتجرد من سلاحها، عززت قدرتها العسكرية بأسلحة متقدمة إلى أقصى حد. وبدلا من أن تنقل إلى الدولة المناطق التي تسيطر عليها، احتلت مناطق منتقاة جديدة في حزام الماس بغية دعم الجهود الحربية التي خططها سافيمبي. وأخيرا وليس آخرا، بذل اتحاد يونيتا منذ ذلك الحين جهودا لنشر الصراع في البلدان المجاورة لأنغولا، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، وناميبيا.

ومنذ عام ١٩٩٢، اتخذ مجلس الأمن قرارات تدين بشدة سافيمبي واتحاد يونيتا، كما بذل جهودا لتعزيز

القاهرة لبدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وفقا لما ورد في خطة الأمم المتحدة. وأنشأوا أيضا آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها والعمل من أجل حفظ السلام والاستقرار باعتبارهما أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة. والواقع أنه من خلال هذه الآلية ومنظماتها الإقليمية، بذلت أفريقيا جهودا كبيرة وبدأت بداية ناجحة في التسوية السلمية للصراعات. وإذا كانت هذه التسويات لم يتحقق لها النجاح الكامل، فإن ذلك لا يرجع إلى عدم الاهتمام أو إلى عدم المبادرة ولكنه يرجع إلى عدم توفر القدرات الكافية. ولتعزيز هذه القدرات سواء في العمل من أجل تحقيق السلم والاستقرار أو لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة فإن أفريقيا تحتاج إلى شراكة حقيقية من شركائها في التنمية بما في ذلك الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

السلم والاستقرار شرطان أساسيان لازمان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد أكدت التطورات الأخيرة في أفريقيا هذه الحقيقة. وعلى الرغم من جهود وإنجازات منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأفريقية، تزايدت الصراعات في أفريقيا خلال النصف الثاني من التسعينات وبالتالي ليس من المدعش أن نرى أن المعاناة الإنسانية في جميع جوانبها لم تتزايد فحسب، ولكن معدل التنمية الاقتصادية أيضا تناقص خلال تلك الفترة وعلى الرغم من أن هناك عوامل خارجية أخرى تسهم في هذا الانخفاض فمن المؤكد أن انفجار الصراعات وامتدادها جعل القدرة الداخلية الأفريقية عاجزة عن التركيز على مسائل التنمية. وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان اليوم في الجمعية العامة بشأن البند السابق من جدول الأعمال فإن الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الأطراف الأساسية في حسم الصراعات بالوسائل السلمية أدى إلى توسيع حلقة عدم الاستقرار التي تجتاح مناطق أوسع في القارة.

وفيما يتعلق بالصراع بين إريتريا وإثيوبيا، فإن منظمة الوحدة الأفريقية، بمساندة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، والبلدان المعنية الأخرى وبصفة خاصة الولايات المتحدة، عملت جاهدة خلال الـ ١٩ شهرا الماضية لحل الصراع على الحدود سلميا. وفي هذه العملية أعدت منظمة الوحدة الأفريقية وقدمت مجموعة من المقترحات، وهي الاتفاق الإطاري، وأساليب التنفيذ والترتيبات التقنية لتنفيذ الاتفاق الإطاري وأساليبه.

قبل أن أختتم بياني اسمحو لي أن أعرب عن قلق أنغولا بشأن الانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية. هذا الانخفاض، بالإضافة إلى ضآلة الاستثمار المباشر الأجنبي في القارة من شأنهما إطالة أمد التخلف في أفريقيا. وفيما يتعلق بالدين الخارجي هناك حاجة - كما أشار الأمين العام - إلى أن تراجع البلدان المانحة سياساتها وأن تكثف جهودها لوضع تدابير أكثر فاعلية وكفاءة لتخفيف عبء الدين.

السيد منكريوس (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): يكرر وفد بلادي عظيم تقديره للأمين العام لاهتمامه بأفريقيا ولمبادرته الخاصة بأفريقيا. ويشيد بتقريره المحكم بشأن التدابير التي اتخذت والنتائج التي تحققت فيما يتعلق بالحكم الصالح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك نؤيد من حيث الجوهر، التوصيات الواردة في التقرير قيد المناقشة من أجل المزيد من العمل.

وبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٩٩١ حدد مجالات الأولوية المناسبة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وشركاء التنمية في أفريقيا التزموا أيضا بمساعدة أفريقيا في جميع جهودها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وإقامة السلم والاستقرار باعتبارها عناصر أساسية للتنمية المستدامة. وتقرير الأمين العام يصف بشكل كاف سجل هذا التعاون ويقدم توصيات من أجل المزيد من العمل في المستقبل حتى يحقق هذا التعاون اختلافا له معنى.

وتؤيد إريتريا مضمون التقرير والتوصيات الواردة فيه ونود فقط أن نؤكد أن أفريقيا، على الرغم من الصعوبات الجمة التي ورثتها والتي تفاقت داخليا، تبذل الجهود لحل مشاكلها ولذلك يجب الإقرار بالتعاون مع أفريقيا في مساعيها وأن يقدم ليس باعتباره إحسانا لأنه في صالح الجميع.

وبصورة أساسية فإنه بفضل التدابير القوية التي تتخذها بعض البلدان الأفريقية من أجل الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والتعاون الإقليمي، تحققت إنجازات كبيرة في النمو الاقتصادي ولا سيما خلال النصف الأول من عقد التسعينات وخلال منتصف العقد. وبصورة جماعية أيضا اعتمدت البلدان الأفريقية في مؤتمر القمة لمنظمة الدول الأفريقية برنامج عمل

وقبل يومين فقط، أثناء مناقشة بند جدول الأعمال المتعلق بالتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، عبرت الممثلة الدائمة للسويد، وهي تتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، أيضا عن التأييد الدولي الواسع عندما كررت التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي "يؤيد بقوة مقترحات منظمة الوحدة الأفريقية لاتفاقات السلام" (A/54/PV.72)، وحثت على تنفيذها. وإن رفض إثيوبيا لمجموعة مقترحات منظمة الوحدة الأفريقية للسلام هو رفض - وبالتالي إهانة - لموقف المجتمع الدولي بأسره وإرادته الجماعية. وهذا الرفض وهذا الإصرار على المضي في طريق الحرب والعدوان كما أظهرته الحكومة الإثيوبية، إذا لم يواجه بعمل دولي ملموس ومتضافر، فإن المجتمع الدولي لن يخذل أفريقيا في جهودها لتحقيق السلام والتنمية فحسب، بل سيجازف أيضا بتقويض مصداقية وقدرة نفس الأدوات التي أنشأها لسلامه وأمنه الجماعيين.

إن هذه حالة امتحان، ليس فقط لشعبي إريتريا وإثيوبيا، ومنطقتنا المباشرة وأفريقيا كلها، التي تعتمد على الأمم المتحدة لتقف بقوة إلى جانب السلم وضد من يؤيدون الحرب، ولكن أيضا لمبادئ ومؤسسات الأمم المتحدة ذاتها.

ونحن نعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة ألا تخفق في اتخاذ إجراء صارم ضد إثيوبيا، التي قررت أن تتحدى جهود منظمة الوحدة الأفريقية والموقف الذي اتخذته، والمجتمع الدولي بأسره في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، وبالتالي عرضت السلم والاستقرار في منطقتنا كلها، وأفريقيا والعالم للخطر.

السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني مرة أخرى أن أطلب الكلمة لأخاطب الممثلين المجتمعين هنا بشأن موضوع ذي أهمية بالغة لأفريقيا بوجه خاص، والمجتمع الدولي بوجه عام. وأعني مسألة السلم والأمن والتنمية. وقد مضى ثمانية عشر شهرا منذ أن أصدر الأمين العام، في نيسان/أبريل ١٩٩٨، تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871). وكان التقرير وثيقة بارزة للغاية، وسيظل مرجعا لسنين مقبلة. ونحن نجري اليوم استعراضا، فما هي حالة ميزان المراجعة؟

إن أفريقيا في عشية الألفية الجديدة، لا تزال تواجه التحديات المترابطة المتمثلة في تحقيق السلم

وقبلت بلادي إريتريا هذه المجموعة الكاملة من الاقتراحات وقامت بالتسويات اللازمة لمصلحة السلم. لقد فعلت ذلك بصورة رسمية لا لبس فيها وما برحت مستعدة لتنفيذ هذه الاقتراحات. ومع ذلك يؤسفني أن أبلغ الجمعية العامة أن الحكومة الإثيوبية تكرر على نحو منهجي رفضها لمجموعة اقتراحات السلم التي قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية. وفعلت ذلك بعد أن جعلت تنفيذ صفقة السلم رهنا بتقديم شروط جديدة وبعد أن قدمت تساؤلات للإيضاح وحصلت على إجابات مفصلة على هذه التساؤلات من منظمة الوحدة الأفريقية.

وأعلن رئيس وزراء إثيوبيا في بيان عام بتاريخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ أن حكومته رفضت مجموعة الاقتراحات وأصدر نداء إلى أهل بلاده بالاستعداد للحرب. والبيان الرسمي الصادر في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ من جانب المتحدث باسم الحكومة الإثيوبية، بعد أن يكرر رفض إثيوبيا لمجموعة مقترحات السلم واعتبارها غير مقبولة، يهدد المجتمع الدولي كله ويقول ما يلي:

"ينبغي للمجتمع الدولي، إدراكا منه لموقف إثيوبيا، أن يوقف محاولاته العقيمة للضغط على الحكومة الإثيوبية لتوقيع الترتيبات الفنية الموجودة".

وبغية التأكيد على تصميم النظام الإثيوبي على رفض مجموعة مقترحات السلم الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية، يختتم البيان في موقف محدد بأن:

"الطريق الحالي الذي يسير فيه الوسطاء الدوليون ليس هو طريق الحل السلمي للصراع".

وإزاء رفض إثيوبيا لمجموعة مقترحات منظمة الوحدة الأفريقية للسلم وتهديدها باللجوء إلى القوة، لن يكون أمام إريتريا وشعبها سوى الوقوف بصلافة للدفاع عن سيادتهما وكرامتهما. ولكن ماذا نتوقع من المجتمع الدولي، المؤسسات الدولية المنوط بها تعزيز السلم والأمن الدوليين والدفاع عنهما؟ وقد أيد مجلس الأمن واعتمد مقترحات منظمة الوحدة الأفريقية للسلم بوصفها مقترحات عادلة ومتوازنة. وأعلن باستمرار عن دعمه القوي لجهود منظمة الوحدة الأفريقية والجهود الداعمة للممثل الخاص للأمين العام والبلدان المعنية.

الضائفة تحسن أداء أفريقيا الاقتصادي وأشرقت صورتها العامة. إذ ينمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي للمنطقة ككل بمعدل ٤ إلى ٥ في المائة في العام. والدخول آخذة في الارتفاع، وإن لم تكن بالسرعة التي نتمناها. وتمر البلدان الأفريقية بمرحلة انتعاش اقتصادي. وفي بداية التسعينات، كانت أقل من ٢٠ من البلدان الأفريقية تتمتع بمعدلات نمو تبلغ ٣ في المائة. ولكن بحلول سنة ١٩٩٧، ضاعفت العديد من البلدان - ٤٠ في المائة منها - معدلات نموها. والتضخم في حالة انحدار أيضا. وانخفض العجز المالي خلال السنوات الخمس الماضية. وجميع هذه التطورات تمثل عكس مسار الاتجاه الدائم نحو الفقر، وتمثل اتجاها نحو مواصلة النمو الإيجابي.

وفي مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في هراري في سنة ١٩٩٧، كان المدير الإداري السابق لصندوق النقد الدولي، السيد ميشيل كامديسو، قد حذر وهو محق في ذلك من أن هذه التحسنات لا تبرر الفرح الطاغي. ومع ذلك فإنها مشجعة عندما نتطلع إلى المستقبل. وهي تتيح لنا التفاوض لأنها لم تكن نتيجة لمصادفات أو ضربة حظ، وإنما نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والمالية الحسنة التي اضطلعت بها الحكومات الأفريقية. وقد لا تكون النتائج موحدة، ولكن الاتجاه واضح.

وعلى الرغم من الاتجاهات الإيجابية التي أجملناها، ما برحت أفريقيا تواجه تحديات خطيرة. ونحن نعرف جيدا أن التوقيع على اتفاق للسلام لا يعني بالضرورة إحلال السلام؛ إنما هو مجرد بداية لعملية. إلا أن أفريقيا لا تستطيع أن تمضي بمفردها في الطريق إلى الأمام؛ فهي بحاجة إلى الالتزام بمستقبلها من جانب المجتمع الدولي، وإلى الإلتزام من جانب مجلس الأمن على الأخص. ونحن نعرف أيضا أن مجرد إجراء الانتخابات ليس دواء شافيا لجميع الأمراض يحقق الديمقراطية والحكم الصالح. إذ ينبغي احترام وصون حقوق الإنسان وحكم القانون.

وقد بينت التجربة أنه يمكن التنبؤ بالصراعات كما يمكن توقيها، لا من خلال الإنذار المبكر فحسب، وإنما من خلال اتخاذ تدابير وقائية مبكرة. وعملية اتقاء الصراعات عملية صعبة طويلة الأجل، ولكنها تتيح إمكانات أفضل: فهي أقل تكلفة، لا لأنها تحول دون حدوث خسائر في الأرواح فحسب، وإنما تحول أيضا دون تدمير الهياكل الأساسية. فهي تقي من المآسي

والديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الجيد والتنمية الاقتصادية المستدامة. واسمحوا لي أن أبدأ بالجانب الإيجابي والمشرق. فالיום، يوجد جيل جديد من الإصلاحات السياسية والمؤسسية والاقتصادية يهدف إلى الإسراع بالنمو الاقتصادي، وتعزيز الحكم الديمقراطي ودعم الجهود الرامية إلى شن الحرب على الفقر. ويسرني أن أذكر أن الرئيس الأوغندي موسيفني والرئيس السوداني البشير قد وقعا، بالأمس في نيروبي، وبرعاية الرئيس الكيني أرب موي، وبفضل المساعي الحميدة لمركز كارتر، على اتفاق التزم فيه الزعيمان بتطبيع العلاقات بين بلديهما.

وفي تموز/يوليه من هذه السنة، تم التوقيع على اتفاق لوساكا للسلام، برعاية الرئيس الزامبي شيلوبا، من جميع الأطراف المتحاربة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعود السلام الآن إلى سيراليون التي مزقتها الحرب. وتمت المصالحة بين الفصائل والأطراف المتحاربة في غينيا - بيساو. وعندما كتبت هذا البيان بالأمس، ذكرت أننا نتطلع إلى اليوم الذي تقبل فيه إثيوبيا وإريتريا عملية منظمة الوحدة الأفريقية للسلام. ولكن، للأسف، علمنا للتو أن أحد الطرفين رفض جهود منظمة الوحدة الأفريقية.

وعلى الجبهة الديمقراطية، فإن أفريقيا، أيضا، التي حكمتها أنظمة استبدادية، مدنية وعسكرية معا، تمر بمرحلة تغيير. إذ شهدت حقبة التسعينيات تحولا من الدكتاتورية وإيدانا بدخول الإصلاحات الديمقراطية. وعلى الرغم من جميع المآسي التي تحدث بالقارة، فإن المنطقة تتحرك إلى الأمام، بل وتكلم البعض عن نهضة أفريقية، على الرغم من الطابع المتعثر لخطواتها. وترحب أوغندا بالتطورات الإيجابية في نيجيريا التي استعادت الحكم المدني من خلال انتخابات ديمقراطية. وفي ملاوي، وموزامبيق، وناميبيا، ومناطق أخرى، يقوم المواطنون الآن بانتخاب حكوماتهم. والتحدي الذي يواجه أفريقيا الآن هو أننا يجب أن نواصل العمل وفق برنامج للديمقراطية والحكم الصالح. ولكي تحقق أفريقيا هذا الهدف، عليها أن تعمل جاهدة لإنتاج قادة ذوي رؤية، وزعماء عمليين وملتزمين بالسلام والتحول الديمقراطي في القارة.

وعلى الجبهة الاقتصادية، فقد وصفت حقبة الثمانينيات بـ "العقد الضائع". ولكن من يستطيع أن يقول نفس الشيء عند نهاية التسعينيات؟ فبعد تلك الفرص

عالم اليوم، ٢٤ منها تدور في أفريقيا، وتؤجج الأسلحة الصغيرة لهيبتها. وثمة عواقب مباشرة أخرى نجمت عن عشرات الصراعات الدائرة في أفريقيا، علاوة على الخسائر في الأرواح، وتمثل في تحويل الموارد الشحيحة من الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية إلى أوجه الإنفاق العسكري. وعلى الرغم من أن ميزانيات الدفاع قد تكون أخذت في الانخفاض في كثير من الأنحاء، فإن التقديرات تفيد بأن أفريقيا تنفق ما يقرب من ٨٠٠ بليون دولار على النفقات العسكرية وذلك طبقاً لتقديرات المعهد الدولي لأبحاث السلام في استكهولم الموثوق بها.

وينفق عدد من البلدان الأفريقية التي في حالة حرب ٥٠ في المائة من ميزانياتها على المعدات الحربية. ويقول الأمين العام السيد كوفي عنان،

"تسبب الأسلحة الصغيرة في مأس كبيرة. وهي الأداة الأساسية أو الوحيدة للعنف في كل صراع تقريباً نشب مؤخراً وتناولته الأمم المتحدة، وذلك لأنها جاهزة ومتاحة وسهلة الاستعمال. والأسلحة الصغيرة والخفيفة في أيدي قوات غير نظامية ينقصها الاحترام للقانون الدولي والقانون الإنساني، قد تسببت في خسائر جسيمة في الأرواح البشرية، والنساء والأطفال يشكلان الجانب الأعظم من الخسائر. وقد أدت تلك الأسلحة إلى تشريد الناس من ديارهم، وقوضت التنمية، كما أدت إلى زيادة معدل الجريمة والعنف الاجتماعي وأحبطت احتمالات الاستثمار (بيان للصحافة SG/SM/7078).

واسمحوا لي بأن أنتقل إلى الجانب الإيجابي من مسألة الأسلحة الصغيرة. ومما يدعو إلى الارتياح أن الحكومات الأفريقية أيضاً قد بدأت في مواجهة هذا البلاء. ففي آب/أغسطس من هذا العام، تجمع ممثلون عن معظم البلدان الأفريقية تقريباً في مدينة لومي، عاصمة توغو، لحضور حلقة عمل دولية بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة. وفي مؤتمر القمة الخامس والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في مدينة الجزائر في تموز/يوليه من هذا العام، أوصى رؤساء الدول أو الحكومات الأفارقة بعقد مؤتمر إقليمي في عام ٢٠٠٠ لتناول هذه المشكلة. وسيوصي المؤتمر باتخاذ خطوات لحل المشكلات المتعلقة باستعمال هذه الأسلحة ونقلها.

الإنسانية مثل تلك التي جرت في رواندا؛ وتحد من عدد اللاجئين والمشردين داخلياً - ولأفريقيا النصيب الأعظم منهم. وحتى يمكن منع الصراعات، ينبغي للأمم المتحدة، ومجلس الأمن خاصة، إعطاء عملية منع الصراعات مرتبة أعلى في الأولوية على جدول أعمالها. ويعني ذلك تكريس مزيد من الموارد وحشد الإرادة السياسية من أجل الاستجابة لإشارات الإنذار المبكر وتوفير الرد السريع.

إلا أنه من المحزن، كما يبدو حالياً، أن هناك افتقاراً غير مقبول في الاستجابة للصراعات الأفريقية. ففي حين كان في الإمكان إنقاذ آلاف الأرواح، ضاعت آلاف الأرواح بسبب ما يمكن أن نسميه التثاقل - وإلا فماذا يمكننا أن نسميه غير ذلك؟ ولناخذ مجرد مثال واحد: ألا وهو عملية لوساكا للسلام. لقد وقع اتفاق لوساكا في تموز/يوليه ١٩٩٩، ولكن استجابة مجلس الأمن ما زالت مخيبة للأمل حتى الآن. ففي مواجهة تهديد خطير يمكن أن يؤدي إلى انهيار عملية السلام، ما الذي نراه؟ نرى زيارات متكررة تقوم بها أفرقة الاستقصاء. وأفرقة الاستقصاء لا تستطيع حماية السلام.

ومع ذلك، فإن وفدي يرحب بالنهج القوي الذي اتخذته السفير هولبروك سفير الولايات المتحدة، الذي يزور أفريقيا حالياً. ولكن الأهم هو ترجمة الكلمات الجريئة إلى أفعال من شأنها توفير مزيد من الحماية لعملية السلام التي ما زالت هشة، لا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها وإنما في سيراليون أيضاً. وهذا سيساعد على تركيز طاقات أفريقيا على السلم والتنمية الاقتصادية.

واسمحوا لي الآن بالانتقال إلى موضوع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها. ويثني وفدي على إدارة شؤون نزع السلاح وعلى مجلس الأمن لما يوليانه من اهتمام لما يشكله انتشار الأسلحة الصغيرة من تهديد. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام تناول مجلس الأمن في جلسته الـ ٤٨٤٠ هذا الموضوع ذاته. ويثني وفدي، في نفس السياق، على حكومتي كندا وأستراليا لدورهما الرائد في هذا المجال.

واسمحوا لي بأن أجمل في كلمات قليلة ما تنطوي عليه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من تهديد. فما زالت أفريقيا، بصفة عامة، في حالة حرب مع نفسها نتيجة للتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة. فمن بين الصراعات الكبرى الـ ٢٥ الدائرة في

السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها". فالسلام هو جوهر التنمية. أما الصراعات فلا تشيع الخراب فحسب في البنية الأساسية المادية في الدول التي تجتاحها النزاعات بل إنها أيضا تولد اضطرابات اجتماعية. ولهذا السبب لا يمكن أن تتحقق التنمية في حالات الأزمات والصراعات. وهذا ما يسترشد به دورنا في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. لقد شكلت استعادة السلام في ليبيريا هدفا سخرت نيجيريا من أجله موارد مادية وبشرية هائلة. ورغبتنا في التخلص من الصراع في منطقتنا دون الإقليمية أجبرتنا أيضا على التدخل في سيراليون. ومن بواعث الارتياح أن الأمم المتحدة وحدت قواها الآن مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهود حفظ السلام وصنع السلام في سيراليون.

ولا تقتصر جهودنا على منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. فمنذ حصولنا على الاستقلال ما برحنا نضطلع بدور رئيسي لتسهيل تسوية الصراعات بالوسائل السلمية في أجزاء شتى من قارتنا. هذا هو السبب الذي من أجله نشعر بالارتياح اليوم لأن العديد من الدول في الجنوب الأفريقي التي كانت سابقا في حالات صراع، تقوم الآن بأدوار بارزة في جهود صنع السلام في ذلك الجزء من قارتنا. ومؤخرا، أقدم سبعة من رؤساء الدول أو الحكومات على مبادرة هامة، بناء على إلحاح الرئيس أوسغون أوباسانجو، بعقد اجتماع للجنة المشتركة لخليج غينيا، في ليبفيل، غابون. والهدف الرئيسي للجنة هو تعزيز السلام والاستقرار من خلال التنمية. وتبرز هذه المبادرة بوضوح عزم قادة خليج غينيا على تعزيز التنمية بصفتها آلية لمنع الصراع.

وفي ظل هذا الخلفية، يرحب وفدي بتقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المتضمن في الوثيقة A/54/133-E/1999/79. والطائفة العريضة من التدابير التي يبرزها التقرير، إذا نفذت بنجاح، ستسهم في تحويل قارة أصبح اسمها مرادفا للصراع، إلى قارة للسلام. ونحن نتفق مع الأمين العام في أن اتخاذ تدابير من قبيل تعزيز الحكم الجيد، والتنمية الاجتماعية، وتحسين التدفقات التجارية ودعم التعاون والتكامل الإقليميين سيسهم في تحول أفريقيا بسرعة في المجال الاجتماعي - الاقتصادي، مع تعزيز السلام والاستقرار. وهناك وفرة في المنظمات، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، التي تشترك في بناء السلام في الدول الخارجة من الصراع في أفريقيا، ونرحب بتلك الجهود. غير أن الانطباع الغالب هو أن أعضاء مجتمع المانحين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية،

وفي تموز/يوليه من هذا العام بدأت حكومة ليبيريا في عملية تدمير جميع الأسلحة التي جردت منذ الحرب الأهلية ويستحق الرئيس تايلور رئيس ليبيريا كما يستحق شعب ليبيريا تقدير العالم على قرارهما الحكيم.

وهذه التطورات الإيجابية وغيرها تشكل خطوات كبيرة على طريق توطيد السلام. ونود أن نرى المزيد منها يحدث في بقية أجزاء القارة.

ولكي توطد أفريقيا السلام، فإنها بحاجة إلى الشراكة. ونحن بحاجة إلى الشراكة لا للتغلب على المشكلات الناجمة عن الصراعات فحسب وإنما أيضا لتنمية القدرة على استئصال الفقر، والقدرة على الشروع في تحقيق النمو الاقتصادي ودعم الأسواق المنفتحة. إننا بحاجة إلى شركاء لبناء مؤسساتنا. ويشيد وفدي بمجموعة البلدان السبعة وغيرها من الشركاء لإسهامهم في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولكن الدين ما زال عبئا ساحقا بالنسبة لكثير من البلدان. ونحن نرحب بالمناقشات المتعلقة بشطب ديون أفريقيا كلية.

واسمحوا لي بأن أعود إلى الكلام عن الأزمة العسكرية وأن أؤكد على أنه بدون الاستجابة السريعة في مواجهة الصراعات واتقاء الصراعات وتسويتها، ودون الاستجابة السريعة فيما يتعلق بتعزيز السلام، ستظل الصراعات التي قوضت الجهود الأفريقية الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية مستمرة. وأؤكد أيضا على أن أفريقيا بحاجة إلى هذه الاستجابة من جانب الأمم المتحدة ومن جانب المجتمع الدولي ككل.

وتلك الاستجابات تشكل معالم بارزة أساسية يهتدى بها لبناء السلام الدائم. ونؤكد دعوتنا بأن تستجيب الأمم المتحدة ومجلس الأمن بمزيد من السرعة للآزمات في أفريقيا.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن الشكر لجميع الوفود التي شاركت في هذه المناقشة. فحضورهم ومشاركتهم دليل على اهتمامهم؛ وتعبير عن التضامن مع أفريقيا ومساعدتها للتغلب على الصراعات، والتصدي لمشاكل التنمية المستدامة.

السيد أباتا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يدرك وفدي قيمة هذه الفرصة للمساهمة في مناقشة البند ٤٦ من جدول الأعمال، "أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق

تكون غايته أبعد بكثير من الصراعات الحالية، وأن تندرج فيه الخطط الضخمة لإعادة التأهيل وخطط المشاريع، التي تعزز المصالحة الحقيقية بين صفوف الشعب وتحول دون الانتكاس والعودة إلى الصراع. ولا بد من أن يصلح البنى الأساسية المتهاوية، وبخاصة في مجال التعليم والصحة، فضلا عن الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والنقل. ويجب أن يحرر البلدان الأفريقية من أعباء ديونها التي أصابها بالشلل كي تتمكن من تمويل مشاريعها الإنمائية. ويجب أن يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الأفريقية، وأن يعزز التعاون ودمج الاقتصادات الأفريقية في اقتصاد عالمي مفيد بصورة متبادلة. وأخيرا، لا بد من أن يساعد الدول الأفريقية على جناح السرعة لتبين لشعوبها قيمة السلام وأهميته من حيث المزايا الملموسة - مكاسب السلام - التي يمكن أن يشعر بها الأشخاص العاديون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر المتخذ بالأمس في الجلسة العامة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

المونسنيور بانيكولام (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): قدم الأمين العام تحليلا جديدا للحالة في أفريقيا، في كلمته أمام الاجتماع السنوي لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المعقود في الجزائر العاصمة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩. فانتقد استمرار الصراعات القاتلة والتدفق للخطر للأسلحة. وامتدح التقدم الذي أحرزته بعض البلدان، وحث على الحكم الرشيد والعمل المتضامن.

وفي عام ١٩٩٥، ذكر البابا بولص الثاني، الذي يرى في نفسه صديقا لأفريقيا، ما يلي:

"إن أفريقيا تحمل آثار جراح تاريخ طويل من الإذلال. وفي أحيان كثيرة جدا لم يهتم أحد بهذه القارة إلا لمصالح أنانية. واليوم، تطلب أفريقيا المحبة والاحترام لما هي عليه. إنها لا تطلب الشفقة، بل تطلب التضامن."

ولكن البابا ذكر ما يلي في خطابه في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ أمام السلك الدبلوماسي المعتمد لدى الكرسي الرسولي:

"إذا أصبح تحقيق السلطة عن طريق العنف هو القاعدة، وإذا أصبح الإصرار على الاعتبارات العرقية العنصر الطاغي على كل

يتنافسون فيما بينهم. ونتيجة لذلك، توجد ازدواجية في الجهود، والبرامج والمشاريع. ومجال شؤون الحكم مثال على ذلك، حيث توجد ازدواجية بين جهود كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وعدة وكالات مانحة ثنائية. وبالتالي يكتسي إنشاء آلية لإزالة هذا التداخل وتلك الازدواجية أهمية قصوى، وبخاصة بالنظر إلى التضائل المتزايد في الموارد المالية.

والحاجة إلى التصدي بطريقة بناءة ومنتجة بقدر أكبر لبعض المشاكل الرئيسية التي تواجه البلدان الأفريقية، والتي أبرزها الأمين العام في أيلول/سبتمبر من العام الماضي أثناء اجتماعه بممثلي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية، لا تزال تتسم بأهمية عاجلة. والتنفيذ الذي تم حتى الآن بشأن مسائل من قبيل عبء الدين الخارجي، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والوصول إلى الأسواق والاستثمار الأجنبي المباشر، وفقا للتقرير الحالي، لم يفي بحاجة أفريقيا إلى الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية. ومع أن وفدي يثني على البلدان التي أوفت، بهدف الـ ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية بل وتجاوزته في الواقع، فمن المحزن ملاحظة أن بعض البلدان المتقدمة النمو ما زالت تنكث بعهدها. وبالتأكيد، إذا توفرت الإرادة السياسية، فلن تواجه البلدان المتقدمة النمو أية صعوبة في الوفاء بهذا الهدف.

ويقر القادة الأفريقيون بأن المسؤولية الأساسية عن تعزيز التنمية الاقتصادية في مجتمعاتهم تقع على عاتقهم. ومن المهم في هذا الصدد، التركيز بأن القادة الأفارقة أطلقوا من تلقاء أنفسهم المبادرة المسماة برنامج عمل القاهرة لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، كاستجابة لإخراج أفريقيا من الفقر، وتحويل اقتصاداتهم إلى مستوى يمكننا من أن نصبح شركاء متساوين في النظام الاقتصادي العالمي. ولتحقيق هذه الغاية، يضاعف القادة الأفريقيون جهودهم ويعملون على نحو دؤوب من أجل تحقيق الجماعة الاقتصادية الأفريقية في وقت مبكر. فالتكامل الاقتصادي للقارة هو الطريقة الأكيدة للحيلولة دون نشوب الصراعات، ولتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولقد سُجّلت بالعنصر نتائج إيجابية على الصعيد دون الإقليمي، ولا سيما فيما بين البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وفي الختام، يجب أن يكون الهدف من تعزيز السلام في القارة تحقيق الحد الأدنى من الأهداف السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التالية. لا بد من أن

الأمين العام، فإن ٤٤ في المائة من الأفريقيين عموماً و ٥١ في المائة من الموجودين منهم في جنوب الصحراء يعيشون في فقر مدقع. بل إن مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا أخذ في الهبوط.

وأفريقيا التي تعاني من الفقر المتردي تزخر بالأسلحة، سواء المشتراة من السوق الرمادية، أو السوق السوداء. ويقدر أن منطقة غرب أفريقيا وحدها تمتلك أكثر من ٨ ملايين قطعة من الأسلحة الصغيرة. وزعماء المناطق الغنية بالماس يبيعون هذا الماس للحصول على الأسلحة الأكثر تطوراً. والبلدان الفقيرة، من ناحية أخرى، قد ترهن محاصيلها للحصول على الأسلحة الصغيرة. ورغم توصيات الأمين العام بأن تخفض الدول الأفريقية إنفاقها على الأسلحة والذخائر إلى ١,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وأن تبقى ميزانياتها الدفاعية بنمو صفري لمدة ١٠ سنوات، لا تزال الأمور تتحرك في الاتجاه المعاكس في عدد كبير من هذه الدول.

وهذا تناقض غريب، فالبلدان المطحونة بالفقر تحوز كميات كبيرة من الأسلحة للقتل. والبلدان الغنية من داخل أفريقيا ومن خارجها، تتكسب من تعطش قلة إلى السلطة، وتحكم على الملايين بالموت جوعاً. وإلى أن يتوقف التدفق المستمر للأسلحة إلى أفريقيا بصورة فعالة، ستستمر حالات الصراع، مسببة تحولات أكثر خطراً في الأحداث. والذين يكذبون الأسلحة على حساب الملايين التي يستبد بها الجوع، والذين يزودون هؤلاء بهذه الأسلحة لمزيد من الربح متساوون في الجرم في هذه العملية. وتلك الجريمة التي يرتكبها الجانبان ينبغي ألا تستمر.

ويظل فض الصراعات هو الخطوة الأولى في سبيل الأمن والتنمية في أفريقيا. ولكن الحاجة ماسة إلى العمل المتضافر والإرادة السياسية من القادة الأفريقيين ومن المجتمع الدولي على السواء، بغية التعجيل بالتنمية المستدامة.

إن التنمية هي الاسم الجديد للسلام. وهذا ما يصدق تماماً على أفريقيا اليوم، التي تتقاذفها الصراعات ويجتاحها الفقر. وبدلاً من صب اللعنات على الماضي وتكرار طرح السؤال "ما الذي يمكن أن يفعله العالم من أجل أفريقيا؟"، فقد حان الوقت لأن ينظر الأفارقة إلى الحاضر والمستقبل ويسألوا "ما الذي يمكن أن يفعله الأفارقة أنفسهم من أجل أفريقيا؟"

الاعتبارات الأخرى، وإذا نُحِّي التمثيل الديمقراطي بشكل منهجي، وإذا استمر الفساد والاتجار بالأسلحة بلا هوادة، فإن أفريقيا عندئذ لن تشهد أبداً السلام ولا التنمية، والأجيال القادمة ستصدر حكماً قاسياً على هذه الصفحات من تاريخ أفريقيا.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ طرح رئيس الأساقفة جان لوي توران، وزير علاقات الكرسي الرسولي مع الدول، في كلمته أمام مجلس الأمن، خمس أولويات للكرسي الرسولي إزاء أفريقيا هي: احترام الحياة والتنوع العرقي، والقضاء على الفقر، وإنهاء تدفق الأسلحة، وحل الصراعات، والعمل الذي مبعثه التضامن لتحقيق التنمية. وتظل تلك الأولويات صالحة اليوم، وربما يبالحاح متجدد.

ويود وفد الكرسي الرسولي أن يركز في الوقت الحاضر على نقطتين أساسيتين بوجه خاص: الصراعات المميتة وعدم كفاية التنمية في أفريقيا.

فمنذ عام ١٩٧٠، نشب في أفريقيا أكثر من ٣٠ حرباً. فالبلدان الأفريقية الثلاثة والخمسون كلها تقريباً منكوبة بصراعات مسلحة. وكل صراع تسبب في أكثر من مليون حالة وفاة، وأوجد العدد نفسه من اللاجئين، والعدد نفسه تقريباً من المشردين. وأكثر من ٢٠ مليون طفل إما سقطوا ضحايا للصراعات، وإما أصبحوا مشردين أو معوقين أو يتامى. وجنّد عشرات الألوف منهم لحمل السلاح والقتال كجنود. ودامت بعض الصراعات أكثر من ربع قرن، وشهد العالم في أفريقيا على مدى سنوات طويلة فظائع لا تخطر على بال كإبادة الجماعة وبترو الأعضاء. والعنف يولّد الكراهية، والكراهية تفضي إلى استمرار الأعمال الوحشية. وظلت تلك العملية مستمرة طيلة سنوات وعقود، تهدد أمن القارة بأسرها، وتتسبب في عزوف المجتمع الدولي بشكل متزايد عن الاهتمام بأفريقيا، إلى حد أن أصبحت الصراعات في أفريقيا حروباً منسية. وبالإضافة إلى هذا، ففي كثير من الأحيان تواجه مبادرات المجتمع الدولي بالرفض من أطراف الصراعات، مما أفقد جهود المجتمع الدولي المتضافرة فعاليتها. وفي بعض الأحيان تتآمر القوى، بعيداً وقریبها، على إفشال تلك الأعمال الدولية.

وما هذا إلا جانب واحد من الصورة. أما الجانب الآخر فهو الفقر المحيّر الذي أصبح مزمناً في بعض أنحاء القارة. ووفقاً لآخر تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة، يحتاج قرابة ١٠ ملايين شخص في أفريقيا جنوب الصحراء إلى مساعدة غذائية طارئة. وكما أفاد

ولم يذكر ممثل إريتريا في بيانه سبب الأزمة بين البلدين، مع أن نفس بند جدول الأعمال الذي تكلم في إطاره يتناول أسباب الصراع في أفريقيا. إن سبب الأزمة بين إثيوبيا وإريتريا هو العدوان المسلح السافر الذي شنته إريتريا على إثيوبيا واحتلالها لأراضيها بالقوة في أيار/ مايو ١٩٩٨. وهذا ما أقرته منظمة الوحدة الأفريقية والأطراف الثالثة الأخرى المشاركة في جهود السلام، وتؤكد في مقترحاتها وتوصياتها التي تطالب إريتريا بالانسحاب من الأراضي الإثيوبية المحتلة.

ولا ينبغي الحكم على السلطات الإريترية بما تقوله، بل بما فعلته وما تفعله وما هي على استعداد للقيام به. وما قالتها وما فعلته وما تفعله حتى الآن يجعلنا ويجعل الآخرين الذين يعرفونها مباشرة، في شك من إخلاصها، وخصوصا عندما تتظاهر بأنها رسولة السلام. لقد دلت التجربة طوال الشهور الـ ١٩ الماضية على الأقل فيما يتعلق بالصراع الإثيوبي/الإريترى - على أن ما قالته السلطات الإثيوبية وما زالت تقوله لا يتوافق قط مع ما فعلته ومع ما تفعله.

وعقب شن العدوان المسلح مباشرة ضد إثيوبيا، أنكرت السلطات الإريترية حقيقة أنها ارتكبت عملا من أعمال العدوان ضد إثيوبيا وادعت أنها من ضحايا العدوان وأنها من محبي السلام. إلا أنها في الواقع كانت هي التي ارتكبت العدوان، وأعاقت كل مقترحات السلام، بما في ذلك الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي تحاول الآن الإيهام بأنها نصيرته.

وينبغي التذكير بأن رفض إريتريا قبول وتنفيذ الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية واستمرارها في أعمال الاستفزاز أديا إلى نشوب صراع كبير بين البلدين في شباط/فبراير ١٩٩٩، تمكنت فيه إثيوبيا من تحرير بادمي، وهو أحد الأقاليم التي احتلتها إريتريا بالقوة. وسارعت إريتريا خلال ٢٤ ساعة من طرد قواتها المحتلة من بادمي، بإخطار مجلس الأمن بقبولها بالاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتحولت فجأة إلى مهتدية جديدة، واعتنقت اقتراح منظمة الوحدة الأفريقية. إلا أنه، وللمرة الثانية، لم يكن اهتداء إريتريا صادقا في الواقع، كما يستنتج من الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس البلد بتاريخ ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٩٩، ومن الأعمال التي اضطلعت بها لاحقا على أرض الواقع. ومن الواضح أن قبول إريتريا المتأخر وغير المخلص للاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية كان حيلة من حيل العلاقات العامة، ومحاولة تكتيكية لكسب

ويجب على المجتمع الدولي، من جانبه، أن يضمن أن تتوخى أفريقيا لنفسها تنميتها الاقتصادية. وإلغاء الديون الخارجية، وفتح الأسواق دون تحديد شروط مرهقة، والمساعدة الاقتصادية التفضيلية، والنقل الكافي للتكنولوجيا والموارد البشرية، هي خطوات تمس الحاجة إلى اتخاذها على وجه الاستعجال. إلا أنه يتعين أن تحترم هذه المبادرات الدولية حالة أفريقيا الخاصة ومتطلبات مناطقها وشعوبها المختلفة.

فالسلام هو ثمرة التضامن؛ وهذا هو أوان التأكيد مجددا على التضامن مع أفريقيا. وينبغي إنهاء حالة العزلة والتهميش، التي كانت أفريقيا ضحيتها في الماضي، ثم ينبغي أن يمد المجتمع الدولي لها يد العون القوية لكي تتخذ الخطوة التالية والأكثر تصميما على الطريق المؤدي إلى السلام والازدهار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد.

وأذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نيغا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أشار ممثل إريتريا في البيان الذي ألقاه في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، إلى الأزمة بين إثيوبيا وإريتريا؛ وبأسلوبه المعتاد في الخداع والتشويه، حاول أن يضلل ويربك هذه الجمعية بشأن عدد من النقاط.

وأود في البداية، أن استرعي انتباه هذه الجمعية بصفة عامة، وبصفة خاصة أولئك الذين قد يقعون فريسة لحملة التضليل التي استمعنا إليها توا، إلى أن إثيوبيا، ومنذ اللحظة الأولى لاندلاع الأزمة، دلت على التزامها بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية واحترامها لهذه الجهود، من خلال قبول مقترحاتها للسلام، وهي لا تزال تشارك في الجهود المستمرة التي تبذلها تلك المنظمة القارية. وإنه لما يشكل حقا إهانة لذكاء هذه الهيئة أن يتهور ممثل إريتريا ويتهم إثيوبيا برفض جهود السلام التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية، في حين أن الحقيقة المعروفة للجميع هي أن إريتريا لم تكن تؤمن إطلاقا بمنظمة الوحدة الأفريقية ولا بجهودها منذ بداية هذه الأزمة.

وأية محاولة - كما تسعى إريتريا دائما - لتعديل أو تخفيف الأحكام الرئيسية في وثيقتي منظمة الوحدة الأفريقية، فيما يتعلق بالانسحاب الإريتري وبالعودة الكاملة إلى الوضع السابق الذي كان سائدا قبل أيار/ مايو ١٩٩٩ ستكون بمثابة مكافأة للعدوان، وبالتالي لا يمكن لإثيوبيا قبولها.

وبهذه الروح سعت إثيوبيا إلى الحصول على توضيح للوثيقة التي تعرف باسم الترتيب التقني، وهي تعتقد أنه حتى تصبح هذه الوثيقة مقبولة يجب أن تكون متسقة مع الوثيقتين الأساسيتين اللتين صادقت عليهما منظمة الوحدة الأفريقية على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، والتي قبلتها إثيوبيا بالكامل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بصفتي من أبناء أفريقيا، لا يسعني إلا أن أقول لإثيوبيا وإريتريا إنني أشعر بالخجل وخيبة الأمل.

والعديد من أصدقائنا من خارج أفريقيا اغتتموا مرة أخرى فرصة هذه الجلسة وهذه المناقشة للإعراب مجددا عن تضامنهم مع أفريقيا ودعمهم لها. وقد تعهدوا بمواصلة مساعدة أفريقيا في جهودها لتحقيق هدف السلام النبيل، حتى تصبح التنمية ممكنة.

وأمامنا الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وأجد لزاما عليّ أن أوجه مناشدة من أجل ضبط النفس والإيجاز في الكلام. فنحن بهذا الشكل لا نضع حقا أي شخص في الجمعية العامة. وقد أعرب كل منا عن رأيه مرات عديدة من قبل، هنا وفي أماكن أخرى. ونريد أن نرى نهاية - وفي وقت قريب - للصراع بين بلدين شقيقين وجارين: إريتريا وإثيوبيا.

السيد منقريوس (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): إنني أفهم تماما الإحباط الذي يشعر به الناس إزاء الاستمرار المؤسف جدا لهذا الصراع الذي يمكن، وينبغي، أن يحل بالوسائل السلمية.

ومن الحقائق المعروفة أن قيام حكومة إثيوبيا من طرف واحد وبالقوة بتغيير الحدود التي أنشئت بين البلدين عند انتهاء الاستعمار، هو في الواقع السبب الجذري للصراع. وقد طالبت إريتريا بإجراء تحقيق مستقل في التطورات التي أدت إلى تفجر الصراع،

الوقت من أجل إعادة جميع قوات جيشها المهزوم، ولشن هجمات عسكرية، وهو ما فعلته فيما بعد في آذار/ مارس وحزيران/يونيه، وأيلول/سبتمبر، وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. والآن، بدأت السلطات الإريترية تعظ مرة أخرى بالسلام وتتظاهر بأنها رسول من رسل السلام، كما سمعنا في البيان الذي أدلى به قبل قليل الممثل الإريتري.

إلا أنه يتعين على المرء أن يطرح السؤال مرة أخرى: ماذا تفعل السلطات الإريترية الآن؟ هل تجري استعدادات لسحب قواتها من الأراضي الإثيوبية، وفقا لما يشترطه عليها الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية؟ أم أنها منشغلة بحفر الخنادق وإرسال المزيد ثم المزيد من الجنود والمعدات إلى هذه الأراضي؟ إن السلطات الإريترية منشغلة بالأمر الثاني.

وبهذا السجل، تدعي السلطات الإريترية لنفسها أنها نصيرة السلام، وتتهم إثيوبيا دون حياء بأنها تضع العراقيل. أما بالنسبة لإثيوبيا، فيظل هدفنا وطلبنا الوحيد هو استعادة السيادة الكاملة للبلاد على جميع أراضيها التي احتلتها إريتريا بالقوة منذ أيار/ مايو ١٩٩٨. ولا شيء أقل أو أكثر من ذلك.

والاقتباسات التي ساقها ممثل إريتريا من المقابلة التي أجراها رئيس وزراء بلدنا مع وسائل الإعلام المحلية، كانت انتقائية إلى حد بعيد ومشوهة بشكل فاضح، وتستهدف هذه المرة أيضا تضليل هذه الجمعية والرأي العام الدولي عموما.

إن الموقف الذي أعلنه رئيس وزراءنا فيما يتعلق بمطالبة إثيوبيا بانسحاب الجيش الإريتري الغازي وبالعودة الكاملة إلى الوضع السابق للغزو الإريتري، يمثل موقف إثيوبيا الثابت والذي لم يتغير منذ وقت طويل. ولا يمكن بأية حال أن يوصف، بما وصفه ممثل إريتريا، بأنه رفض لاتفاق منظمة الوحدة الأفريقية الإطاري ولطرائق تنفيذ الاتفاق الإطاري.

إن اتفاق منظمة الوحدة الأفريقية الإطاري وطرائق تنفيذه، اللذين اعتمدهما رؤساء الدول أو الحكومات الأفريقيين، يقتضي من إريتريا أن تنسحب من جميع الأراضي الإثيوبية. وقد قبلت إثيوبيا هاتين الوثيقتين بالكامل ودون شروط، وهي ترغب في أن ترى التنفيذ الأمين والنزيه لهاتين الوثيقتين لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وقد طُلبت توضيحات. وأعطيت تلك التوضيحات. ويُطلب إلينا الآن التوقيع على تلك المقترحات والعمل بها.

ونحن على استعداد لذلك. إريتريا مستعدة، بل هي مستعدة هنا وفي هذه اللحظة، للتوقيع والبدء في التنفيذ. فهل إثيوبيا مستعدة؟

وأعتقد أن سؤالاً مختصراً كهذا السؤال تكفي الإجابة عنه، بدلاً من الإدلاء ببيانات مطولة عن الطرف الذي يرفض وذاك الذي يقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إثيوبيا الذي يرغب في الكلام مرة ثانية ممارسة لحق الرد.

السيد نيغا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): يؤسفني أن أخذ الكلمة مرة ثانية، ولكن هناك بعض النقاط التي تحتاج إلى توضيح تام. أولاً، فيما يتعلق بسبب الصراع، لقد ثبت بما لا يدع مجالاً لأي شك لدى أطراف ثالثة، أطراف مستقلة، بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية، أن إريتريا ارتكبت عملاً من أعمال العدوان ضد إثيوبيا، وأن سبب هذه الأزمة هو العدوان الإريتري.

إن لجنة منظمة الوحدة الأفريقية الوزارية لتقصي الحقائق - التي أنشئت، ضمن جملة أمور، لجمع معلومات عن أصل الأزمة - أعلنت في نتائجها وتقريرها إلى المنظمة رفضها لتأكيد إريتريا الذي سمعناه للتو وقررت أنها

"ترى أن ما حدث في بادمي بين يومي ٦ و ١٢ أيار/ مايو يشكل عنصراً أساسياً في الأزمة"

وأن

واتفاق منظمة الوحدة الأفريقية الإطاري أشار إلى ذلك بالتحديد، حتى يثبت على نحو نهائي من هو المسؤول ومن هو المعتدي.

ولقد أعربت إثيوبيا عن استيائها من هذا التحقيق، وهي تطالب بإدانة إريتريا بصفاتها الطرف المعتدي دون إجراء تحقيق. ولا بد أن يكون السبب في ذلك هو أن إثيوبيا تعرف حق المعرفة ما الذي ستكون عليه نتائج ذلك التحقيق. إن إثيوبيا هي الطرف المعتدي وهي التي تتحمل المسؤولية عن تفجر الصراع وتصاعده.

ولكن فلننتظر نتائج التحقيق بدلاً من مطالبة المجتمع الدولي باتخاذ قرار. ونحن لا نتعجل لأننا على ثقة مما ستكون عليه نتيجة ذلك التحقيق.

إن مجموعة مقترحات منظمة الوحدة الأفريقية تتضمن سلسلة التدابير التالية: أولاً، وقف الأعمال العدائية؛ ثانياً، إعادة نشر قوات الجانبين إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل اندلاع الأعمال العدائية، أي في يوم ٦ أيار/ مايو؛ ثالثاً، وضع مراقبين وحفظة سلم دوليين في المناطق المتنازع عليها؛ رابعاً، ترسيم الحدود على أساس المعاهدات الثابتة وأحكام القانون الدولي ذات الصلة.

وهذا هو ما ترفضه إثيوبيا. وهي تطالب بأن تعترف إريتريا والوسطاء قبل الترسيم بأن الأراضي المتنازع عليها تخضع للسيادة الإثيوبية. ومرة أخرى نسأل لماذا؟ هل الحكومة الإثيوبية متخوفة من نتيجة عملية قانونية لترسيم الحدود؟

وإذا كانت إثيوبيا تقول إن إريتريا لم تقبل، فنحن قد قبلنا. فهل هم على استعداد ليقعوا غداً، ولبدء في عملية تنفيذ مقترحات السلام هذه؟ فنحن على استعداد لذلك.

وبالتالي، وبدلاً من المراوغة، هناك طائفة من المقترحات التي اقتضى التوصل إليها من منظمة الوحدة الأفريقية أن تعمل لمدة ١٨ شهراً، بدعم من الأمم المتحدة والبلدان المعنية. وهذه المقترحات موضوعة على الطاولة.

"بادمي وتخومها كانت تحت الإدارة
الإثيوبية قبل ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨".

وبالتالي، ليس هناك مجال للشك فيمن هو
المتسبب في بدء هذه المشكلة ومن يتحمل المسؤولية
عنها.

ثانياً، قبلت إثيوبيا الوثيقتين الأساسيتين منذ
الوهلة الأولى، وهنا أيضاً لا يوجد مجال للشك في ذلك.
وإثيوبيا لا تخشى ترسيم الحدود، فالوثيقتان تنصان
بوضوح على أنه سيكون هناك ترسيم، وهو ما نلتزم به.

بيد أن الوثيقتين تنصان بوضوح شديد على
ضرورة أن تنسحب القوات الإرترية من الأراضي
الإثيوبية التي احتلتها بالقوة، قبل حدوث ذلك الترسيم.

ومن الواضح والمفهوم تماماً أنه لا يمكن تغيير
الحدود بالقوة، وأن من الواجب الامتثال للقانون الدولي.
وهذا هو الجوهر والمرمى الأساسي للاتفاق الإطاري
لمنظمة الوحدة الأفريقية وللطرائق التي تعترض عليها
إريتريا بصفة مستمرة. ولا تزال إريتريا تواصل السعي
لتعديل هذه الطرائق بوسائل متنوعة، من ضمنها الوثيقة
التي ذكرت هنا، لكي تسمح لها بالبقاء في الأراضي
الإثيوبية مكافأة لها على عدوانها الذي ارتكبته دون
استفزاز.

وإثيوبيا على استعداد للتوقيع على أي اتفاق،
ولكن ينبغي لإريتريا أن تظهر التزامها، وأولا وقبل كل
شيء، بالانسحاب من الأراضي الإثيوبية التي احتلتها
بالقوة. وهذه هي القضية الرئيسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أحيط الأعضاء
علماً بأنه سيجري تقديم مشروع قرار بشأن هذا البند
في مرحلة لاحقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.